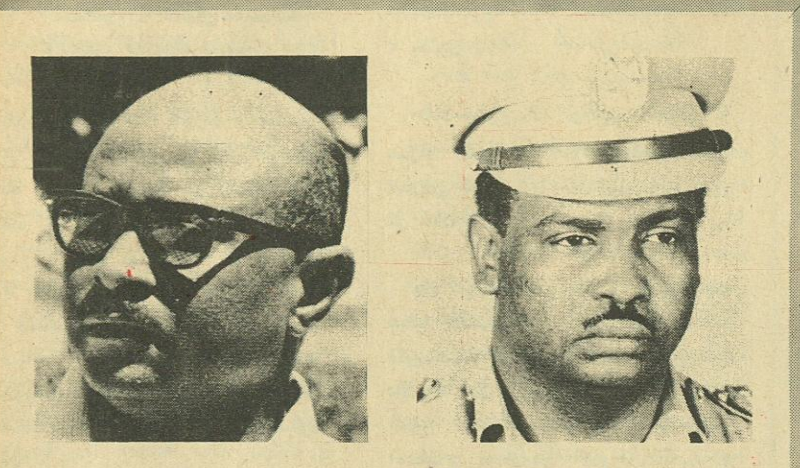


الحلقة الأخيرة من تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية حول أحداث الأردن

AL-HOURRIAH - No. 543 - 30 - 11 - 1970 - BEYROUTH • بيروت - ٣٠ - ١١ - ١٩٧٠ - العدد ٥٤٣ - السنة الحادية عشرة - الثمن ٥٠ ق.ل







السودان: العسكريّون والشيوعيّون

الاضراب الطلابي في اسبوعه الثاني

فقاقيع وزير التربية "العصري"



إضراب عمال التنظيفات المزمن

تكرار المطالب وتكرار الوعود

أمريكا تكشف أهداف مساعدتها العسكرية للبنان

جريدة الوزير "العصري".. وقضايا الضمان الصحي

جريدة الوزير « الاصلاحي » ترفض الخضوع لديماغوجية اي كان عندما يتعلق الامر بقضايا « المواطن العادي » الذي تنصب نفسها ناطقة باسمه .

وانسجاما مع هذه الجراة ، فقد تبرع محررها الخلوق في مقال طويل لانقاذ النظام واذنابه من بحصة تؤلم حلقهم ، وهي أن الضمان الصحي يجب أن يؤجل ربما لسنة أو لاكثر . هذه البحصة التي لم « يبقها » هؤلاء لان معظمهم تنقصه شجاعة المحرر واسياده ، ربما باستثناء تروست مستوردي الادويةمصاصي دماء العمال والكادحين . (هل في الامر مجرد صدفة ؟) .

لماذا يجب ، وفق منطق الجريدة المذكورة ، تاجيل الضمان الصحي لسنة أو اكثر ؟

يمكن تلخيص الاسباب التي تشير اليها الصحيفة مرارا وتكرارا كحجة بسببين :

١ – عجز الصندوق عن جباية الاشتراكات .

٢ – عجزه عن شراء كميات الادوية اللازمة للمباشرة في التنفيذ في الموعد المحدد (اول شباط ١٩٧١) . اذ أن الكمية المتوفرة تعادل بقيمتها مليونين و ١٠٠ الف ليرة من اصل ٧ ملايين .

هنا يطرح « المواطن العادي » سؤالا نادرا ما حاولت الجريدة ان تتعرض له : من المسؤول عن كل ذلك ؟

من الواضح أن عجز الصندوق عن جباية الاشتراكات سببه امتناع المؤسسات عن الدفع ، أما فيما يتعلق بالادوية فان الضمان لم ينجح في شراء الكمية اللازمة لسبب واضح : فقد استطاع مستوردو الادوية اقناع شركات الدواء الامبريالية أن اشتراكها بالمناقصات العالمية التي يجريها صندوق الضمان لتامين كميات الادوية، وبالتالي تقديمها لاسعار مخفضة سوف يضطرها لتخفيض الاسعار بالنسبة لاكثر بلدان المنطقة ويؤثر في ارباحها بصورة فادحة . اي ان مستوردي الادوية برهنوا لهذه الشركات ان المصلحة مشتركة في احباط الضمان الصحي وخاصة في احباط تخفيض الدواء والقضاء على المتاجرة به .

لكن المحرر « الشجاع » بقدر ما يسرف في البحث عن الارقام وفي استنتاج العقبات فانه ينضح جبنا وتآمرا عندما ياتي دور تعيين الحل اللازم لتجاوز هذه العقبات وكيفية مواجهة المسؤولين عن وضعها . ولا يجديه نفعا التستر بنقد مسرحي يوجه الى « اخطبوط الدواء » .

فعندما لا تعطينا الجريدة المذكورة من فيض « جرأتها » اقتراحا واحدا يرمي لالزام ارباب العمل على دفع اشتراكاتهم ، وتسكت عمدا عن المطالبة بتأميم الدواء او شرائه من الدول الاشتراكية، مستبدلة ذلك بطلب تاجيل الضمان الصحي فانها تضرب بذلك مثالا يحتذى في الديماغوجية الرخيصة والعمالة المفضوحة للذين يهمهم الخلاص من اعباء الضمان (لم تقل الجريدة ما الذي تنتظر حصوله خلال المدة التي سيتوقف فيها تطبيق الضمان الصحي ، وما هي الخطوات التي ينبغي العمل بها اثناء هذه المهلة) .

من حوار الطلاب مع تويني

احد الطلاب :

نحن نعرف أن المسؤولين يتجاهلون المطالب ومع ذلك لنعيد ذلك لهم : مطلبنا الاساسي هو تعريب البرامج ثم الغاء البكالوريا قسم اول – وهنا يجدر بنا ان نذكر ان الوزير قد عرب لنا اسم البكالوريا – العلامة اللاغية – وذلك مرتبط بتوحيد مقاييس التصليح في الامتحانات حتى لا يضعوا صفرا على مستوى الخمسة ، الغاء قرار منع المعادلات ورفض القرارات التمديدية المخدرة ، الغاء العلامة اللاغية في الصفوف التكميلية ، تشحيل من مادة الفلسفة العامة في صفوف الفلسفة والرياضيات والعلوم الاختبارية فصول الاخلاق ، وثمة شيء اساسي ان التعديل لا يجريه اساتذة وزارة التربية واداريبها بل لجان من الاساتذة الذين يثق بهم الطلاب ومن لجان من الطلاب انفسهم .

جواب الوزير :

أولا نحن ما تعودنا أن نرتجل بل ان ندرس ونخطط ثم ننفذ وكلكم تعلمون كم لنا في الحكم كما وان هذه المطالب فيها ما اعرفه وفيها ما لم اسمع به قبل الان .. بخصوص العلامة اللاغية وكما قلت لكم البارحة كما تريدون ان نلغيها او نخفضها (الغاء .. الغاء) طيب نلغيها والبرامج تعرب بدءا من الان وبالنسبة للبكالوريا هناك نظريات حولها في العالم ومنها ما يقول بحذفها ومنها ما يبقيها . برأيي الشخصي أنه يمكن حذفها للطلاب الذين ينوون متابعة دراستهم وابقائها للذين يريدون أن يتوقفوا عن الدراسة . بخصوص المعادلات هذه الدورة الاستكمالية ليست قيودا جديدة بل هي لرفع المستوى والتطبيق ليس الان بعد سنة على الاقل ، بالنسبة للتعديل لا يمكن أن نتركه لكم هل تستطيعون أن تعربوا او تعدلوا البرامج ؟ هذه مهمتنا من الممكن اشراك لجان عن الطلاب .

ملاحظة : هذا الكلام كان نقاشا بين الطلاب والوزير وما هو وارد لم يرد بالتسلسل ، وكما تكلم الوزير بكثير من التفصيليات وبمرونة كان يوافق على كل مطلب !

المعلمون المجازون وحكومة "الشباب"

بعد اضراب مظفر استمر ما يزيد على الشهرين ، استطاع المعلمون الرسميون في السنة الماضية انتزاع مكسب مهم هو الزيادة النسبية على رواتبهم ، والان يتحرك المجازون من المعلمين الرسميين مطالبين الحكومة تصنيفهم في ملاك التعليم الثانوي ، والطريف في الامر انه في الاجتماعات العامة التي عقدوها حتى الان كانت تنبري بعض العناصر « البارزة » بين صفوفهم للثرثرة عن العهد الجديد والامال المعلقة على حكومة « الشباب » بانصافهم دون اللجوء للخطوات السلبية كالامتناع عن تعليم الصفوف التكميلية او الاعتصام او الاضراب ، فكانهم لم يتعلموا من تجاربهم الماضية شيئا !! والاغرب من ذلك ان تلجأ اللجان الممثلة بالمعلمين المجازين والمجازين تعليميا الى تعليق الجمعيات العمومية وعدم الدعوة الى الاجتماعات العامة بحجة ان هذه المرحلة هي للاتصال بالمسؤولين فقط ! بدل ان تكون الفترة فترة اتصال ونقاش وتحديد للمطالب ودراسة وسائل تحقيقها وتحديد القوى البشرية التي بامكانها ان تنتزعها وامكانات توسيع هذه القوى وتنظيمها في اللجان المحلية ، بدل ذلك تغوص فئات واسعة منهم في أوهام المناشدة والمطالبة الخجولة ، وتلجأ الى تقسيم حركة المعلمين الى قسمين وذلك بالرغم من وحدة المطلب الذي يطرحانه ووحدة ظروف عملهما !! لعل المعلمين لم يتعلموا سوى القليل من تجاربهم الماضية فعسى ان يكون جواب وزير التربية لهم في الاجتماع الاخير الذي عقدوه معه بمثابة وخزة توقظهم: « الان انا مشغول جدا بمتابعة مشاكل الطلاب الثانويين ، واعدكم بدراسة قضيتكم في الاسبوع القادم » فالى الاسبوع القادم ..

القائمة الاولى بتبرعات قراء الحرية لجمع مبلغ ٢٥٠٠ ليرة لبنانية لمساعدة مدرس شاب مهدد بقطع ساقيه

بدأت تبرعات القراء ترد الى « الحرية » لمساعدة المدرس الفلسطيني عبد اللطيف عياد المصاب بمرض في ساقيه اعجز الطب في لبنان ودفع العديد من الاطباء الى تقرير قطع الساقين للتخفيف من الام المرض .

وكان احد الاطباء قد نصح بارسال المدرس المريض الى احدى الدول الاشتراكية بعد أن وضع تقارير مفصلة عن حالته وتجاوبا مع اقتراح رفاق عبد اللطيف عياد بفتح اكتتاب بواسطة الحرية نشرنا في العدد الماضي كلمة عن الموضوع وافتتحت « الحرية » الاكتتاب بمبلغ ١٠٠ ليرة لبنانية ، وقد وردتنا خلال الاسبوع الماضي التبرعات التالية :

فاعل خير	١٥٥ ليرة
ادارة ومدرسي مدرستي السنابل والنموذجية – برج حمود	١٨٩ ليرة
مدرسة الاتحاد – ظاهر حمدان	٢٥ ليرة
مطعم الافراح – علي حرب	٢٥ ليرة
محلات التنجيد – خليل عبد الله اخوان – برج حمود	١٥ ليرة
مدرسة برج حمود الاهلية حسن مخزوم	١٠ ليرات
مدرسة الزهراء – حسين نـزال	٥ ليرات

و « الحرية » تنتظر مزيدا من تبرعات القراء خلال هذا الاسبوع .

توضيح من بعقلين

تلقت « الحرية » من بعقلين رسالة تصويب لبعض الاخطاء الواردة في مقال « ثانوية بعقلين » :

١ – ان الثانوية الرسمية تاسست عام ١٩٦٣ وليس عام ١٩٥٧ كما ورد في المقال .

– ان المدير المعني في المقال ليس مدير الثانوية الحالي بل مديرها عند تاسيسها .

.. وتوضيح حول مقال تعريب التعليم

كان المفتش التربوي السيد مفيد ابو مراد قد ارسل « للحرية » المقال المنشور على الصفحة الخامسة من هذا العدد كمقال خاص بالمجلة . وقد فوجئت « الحرية » بالمقال نفسه منشورا في جريدة الكفاح نهار الجمعة الماضي دون اي انذار . وبما ان المقال كان قد طبع في الصفحات الداخلية لذلك تعذر على « الحرية » ان تستبدله بمادة اخرى وهو امر كان من حقها . نعتذر للقاريء .

ايقاف اضراب عمال التنظيفات

بعد المحاولات المتكررة التي بذلتها الدولة لانهاء اضراب عمال التنظيفات، وبعد سلسلة من الاتصالات اجرتها مع الشيخ محمد عياد « افتى » الشيخ ظهر الجمعة الماضي ٢٧–١١ ،بضرورة ايقاف الاضراب بناء لوعد تلقاه من « صديقه الصدوق سلطان الاسلام صائب بك سلام » (هكذا اسماه الشيخ عياد) وبناء لوعد اخر من عطوفة كامل بك الاسعد بان يدرس المسؤولون مطالب العمال بعد العيد .

ويبدو ان شائعة ملاحقة الشيخ التي اطلقت خلال الاسبوع الماضي كانت تمهيدا لتمكينه من لعب هذا الدور المنتظر في انهاء الاضراب . وقد اضطر الشيخ الى القاء ثلاث خطب متوالية خلال ساعتين لاسكات جميع الاصوات التي انطلقت من بين العمال مطالبة باستمرار الاضراب .

وبانتظار الايام العشرة التي حددها الشيخ كمهلة للمسؤولين كي ينفذوا وعودهم بعد العيد ، عاد عمال التنظيفات الى اعمالهم .

(راجع التحقيق عن اضراب عمال التنظيمات ص ٨ و ٩) .

تبرعات الجبهة الديمقراطية

وصلت للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين المبالغ التالية بواسطة « الحرية »:

٣٥ جنيه استرليني من لجنة نصرة الثورة الفلسطينية في مانشستر ، ورابطة الطلبة العرب في سوتهامبتن –بريطانيا .

١٠٠ دولار من الجالية العربية في هاملتون – كندا

٨٥ر٦٠ دولار من الطلبة الفلسطينيين في السويد .

٤٥٠ دولار من الطلبة العرب بالولايات المتحدة .

٧٦٠ دولار من انصار الجبهة في اميركا .

١١٥٠ دولار من انصار الجبهة في اميركا .

٥٠ر٢٠ دولار من انصار الجبهة في اشبيليا – اسبانيا .

٢٥٠ دولار من انصار الجبهة الديمقراطية في كندا .

الحرية
صاحب الامتياز: محسن ابراهيم | المدير المسؤول: حسن فخر | مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العمامية – محلة رأس النبع – بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ – ص. ب. ٨٥٧ بيروت – لبنان

تحركات مترابطة باتجاه اعادة ترتيب الوضع العربي

□ اكتمال الحدث السوري بتحويل الاتحاد الثلاثي الى رباعي
□ ترحيب الأردن بالاتحاد واستعداده للانضمام
□ رحلة الملك حسين الى العواصم الغربية الكبرى
□ إقتراح "القمة العربية" لبحث مسألة الدولة الفلسطينية

بينما يستمر النقاش بين الكتل الحاكمة في تل أبيب لتوحيد الموقف الاسرائيلي حول قضايا مفاوضات السلام واستئناف مهمة يارينغ ، تشهد المنطقة العربية هي بدورها تحركات ترمي الى اعادة ترتيب الخارطة السياسية بما يضمن توحيد المواجهة العربية الرسمية للمسائل التي يفترض الاتفاق عليها خلال ما تبقى من فترة وقف اطلاق النار الثانية.

فرحلة حافظ الاسد الى القاهرة تاتي لتكمل صورة الحدث السوري وتدفع به الى نهايته العربية المنطقية. واذا كان الانقلاب الذي شهدته دمشق قد فتح الباب واسعا امام انخراط سوريا في الصف العربي الرسمي الناشط من اجل التسوية السلمية ، فان تحويل الاتحاد الثلاثي الى اتحاد رباعي يبدو الخطوة الاولى المطلوبة على طريق توسيع جبهة الحل السلمي ولجم الرفض السوري لقرار مجلس الامن ومشروع روجرز نهائيا .

ان ترحيب النظام الاردني – على لسان وزير اعلامه – بالاتحاد الثلاثي (فالرباعي) واعلان استعداده للانضمام اليه ، يكشف السياق السياسي الحقيقي للخطوات « الوحدوية » التي تحاول الانظمة العربية تمرير مشاريعها السلمية خلف غبارها .وقد كانت تصريحات وزير الاعلام الاردني معبرة تماما في هذا المجال . فارتياحه للاوضاع السورية الجديدة « لان جميع الاخوان الذين هم في السلطة اليوم من دعاة الوحدة العربية والتفاهم العربي » ووصفه للاشارات التي استهل بها حافظ الاسد عهده حول الجبهة الشرقية بانها « تعبير عن ارادة قوية ومشجعة تترجم مفهوم الجبهة الشرقية الى واقع عملي » وتاكيده على « ان الاردن يفكر جديا باحياء الجبهة الشرقية بالتعاون الى ابعد الحدود مع سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية بصورة اقوى مما كانت عليه » ، كل ذلك من شانه ان يلقي ضوءا قويا على وجهة التحركات التي انطلقت من القاهرة عبر ليبيا والسودان بعد وفاة عبد الناصر ، ثم اتى الحدث السوري يكملها .

وفي هذا السياق ذاته ينبغي فهم رحلة الملك حسين الطويلة الى السعودية فالقاهرة فلندن فواشنطن فبون مرورا بباريس وانتهاء بلندن مرة ثانية . ومن المؤكد أن الملك سوف يسعى في هذه الرحلة الى الحصول على ما يضمن عرشه بحيث لا ياتي الحل السلمي على حسابه كليا . واذا كان باستطاعة الملك ان يتفاءل « بحسن تقدير » العواصم الدولية التي سوف يزورها لضرورات الابقاء على نظامه في نطاق السعي للتسوية السلمية ، فان شكوكا قوية تراوده حيال مواقف بعض الانظمة العربية التي تعتبر تسوية « مشكلة الفلسطينيين » امرا ضروريا لنجاح برنامج الحل السلمي في النهاية . وتسوية مشكلة الفلسطينيين قد تتخذ شكل مشروع (ليس سرا ان هناك من يروج له) تقوم بموجبه دولة فلسطينية تكون عاصمتها عمان . وهو اتجاه يعرف الملك ان الاتحاد السوفياتي ليس بعيدا عنه وان الولايات المتحدة قد تجد نفسها مضطرة للانسجام معه . ومن هنا كانت مبادرة الملك الى طرح فكرة « قمة الدولة الفلسطينية » في محاولة مبكرة لاحراج جميع الاطراف واجبارها على كشف اوراقها المخبوءة .

وقد لا يكون مهما بالنسبة للملك ان تنعقد بالفعل قمة عربية تبحث مسالة الدولة الفلسطينية باسرع ما يمكن ،كما حرص على التشديد في تصريح له قبل فترة . ولكن الشيء الذي يبقى هاما بالنسبة له هو الحصول على توضيحات من القاهرة – وحلفائها – حول نواياها واتجاه مخططاتها .

وسواء اتى التوضيح الذي يريده الملك حسين جازما او مترددا ،فالراهن ان القاهرة ما تزال حريصة على استمرار العلاقة به ، خصوصا وان رحلته الى العواصم الدولية الكبرى تعطيها فرصة فتح الحوار بواسطته مع واشنطن بشكل خاص حول المسائل التي تنتظر البت خلال ما تبقى من فترة وقف اطلاق النار الثانية .

ضجة في صفوف مياومي البرق والبريد في الشمال

مياومو البرق والبريد في الشمال يضجون لان حوالي المائة والخمسين مياوم يتقاضون الحد الادنى للاجور ولا يستفيدون من الضمانات التي تقدم للموظفين المثبتين . وبالاضافة الى ذلك يقول المياوميون انه حتى تاريخ ٢٢–١١–٧٠ لم يكونوا قد قبضوا اجورهم بعد عن شهرين ماضيين وان تلك هي حالهم دائما مع ادارة البرق والبريد . وقد ابرق الموظفون للوزير قائلين : « زادت وطفح الكيل، لم يعد بالامكان مزيدا من الصبر ... الا يكفينا القلة فنتحمل فوقها مذلة الدائنين .. الراتب الضئيل .. الراتب الضئيل لا نقبضه قبل شهرين».

الجبهة الشعبية الديمقراطية تدعو إلى رفض حاسم لكل مشاريع الدولة الفلسطينية

اصدر مكتب الاعلام في الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بيانا جاء فيه :

« تنشط الامبريالية الاميركية والصهيونية في هذه الاونة ، لوضع صيغة نهائية لانشاء دولة فلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني ، بهدف تصفية القضية الفلسطينية برمتها وتصفية حركة التحرر العربية في عموم المنطقة . فالامبريالية العالمية تتبنى اليوم مشروعا لاقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع الابقاء على عرش الملك حسين في الضفة الشرقية كضمانة اخرى – الى جانب ما تمثله مثل هذه الدولة الفلسطينية – لبقاء سيطرتها وامتداد نفوذها . ان خطورة هذه الخطوة تاتي من الاستعداد الذي تبديه بعض الدول الصديقة في مشاريع من هذا القبيل (وان جاء هذا الاستعداد من موقع مختلف) » .

واضاف البيان :

« بعد ان نجحت الامبريالية والصهيونية والرجعية في فرض المعركة على حركة المقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية الاردنية (حملة ايلول) وخرجت قوى الثورة المضادة من هذه المعركة اكثر تراصا واصرارا لكسب الكثير على حساب الحركة الوطنية وحركة المقاومة ، بعد ان تم ذلك تتجه الدوائر الامبريالية والصهيونية والرجعية الان على محورين متوازيين : الاول ، اصطناع قوى « وطنية » فلسطينية تضم الوجوه والاعيان ووزراء ونواب سابقين وتضم تجارا ومحامين من داخل الارض المحتلة (الضفة الغربية والقطاع) وتعطي هذه التجمعات صفة الاحزاب الوطنية الفلسطينية المناضلة لانهاء الاحتلال الاسرائيلي والمطالبة بتطبيق قرار مجلس الامن ، والرافضة لموقف الفدائيين « المتطرفين » كما تزعم هذه الاوساط ، وذلك ما نلمسه من تحركات مشبوهة لعدد من هذه الشخصيات « الوطنية » نحو عواصم غربية وعربية منخرطة وضالعة في التسوية السلمية .

الثاني : يتمثل بالضغط على فصائل المقاومة الفلسطينية لتبدأ مرحلة جديدة من التخاطب والتعامل او على الاقل مناقشة مشروع اقامة الدولة الفلسطينية الذي كانت المقاومة (قبل حملة ايلول الرجعية) ترفضه بالكامل » .

ان محاولات دفع المقاومة للتسليم بمشاريع التسوية واقامة الدولة الفلسطينية . وان الضغوط العربية والدولية والمحلية لن تخفى خطورتها على حركة المقاومة ذاتها ، ولكي لا يبقى ذلك مجرد الفاظ تذروها الرياح يتحتم على حركة المقاومة الفلسطينية، ان تقلع عن عادة الصمت التي اتصفت بها خلال السنوات الثلاث الماضية وتعلن بمنتهى الصراحة والوضوح رفضها القاطع وادانتها الكاملة لكافة مشاريع التصفية السياسية وكافة مشاريع اقامة الدولة الفلسطينية فوق جزء من الارض الفلسطينية – الاردنية ان حرص حركة المقاومة وتاكيدها المستمر على وحدة ضفتي نهر الاردن يجب ان تكون مترافقة مع رفضها لاقامة دولة فلسطينية فوق الضفتين معا او على احداهما دون الاخرى وان علينا جميعا ان نتذكر ان المسافة التي تفصل قوى الثورة عن قوى الثورة المضادة في هذه المرحلة الدقيقة هي مسافة قصيرة جدا .

حتى نفوت على الامبريالية والصهيونية جني ثمار حرب حزيران ١٩٦٧ ، وكسب النصر السياسي لا بد من النضال المستمر لاسقاط كافة البرامج والمشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية وفي مقدمتها قرار مجلس الامن الدولي، ومشروع روجرز ومشاريع اقامة الدولة الفلسطينية مهما اختلفت صيغتها واشكالها ، لا بد من النضال الدؤوب لاقامة جبهة وطنية تقدمية فلسطينية – أردنية وعربية تحت شعار النضال لدحر الامبريالية والصهيونية والرجعية وقبر الحلول التصفوية ومشاريع الدولة الفلسطينية ومتابعة حربنا الوطنية حتى التحرير الكامل والشامل لفلسطين .

عمال الريجي في الغازية يطلبون تضامن زملائهم في الحدث

اصدر عمال وعاملات الريجي في الغازية بيانا موجها الى زملائهم في الحدث جاء فيه :

« اخواننا واخواتنا عمال وعاملات شركة الريجي في الحدث .

نود ان نعرض عليكم ما تقوم به نقابتكم « الجليلة » تجاهنا نحن عمال وعاملات شركة الريجي في الغازية .

نعلمكم اننا بعد ثمانين يوما من الاضراب المستمر اعلنا الاعتصام منذ عشرة ايام وما زلنا مستمرين،نحن مستمرون بالاعتصام في مقر الاتحاد العام العمالي في بيروت ، وعرضنا قضيتنا على الاتحاد اكثر من مرة فكان جوابه ان نقابة الريجي لم تتبن قضيتكم حتى الان .

لذلك نحن لا نستطيع اتخاذ اي موقف .

راجعنا النقابة عدة مرات وكانت اجوبتها كما ياتي :

في المرة الاولى حين راجعناهم كان جوابهم لنا ، انكم عمال مياومون وانكم غير مشتركين في النقابة لان دستورها لا يسمح للمياومين بالانضمام ، ووعدونا بانهم في اول جلسة يعقدونها سيبحثون قضيتنا .

نحن نسالكم ، يا اخواننا عمال الريجي ماذا يختلف هذا التصريح عن اي تصريح لاي وزير في الحكومة ، وهل ان قضية الـ ١٧٧ عامل وعاملة و الـ ١٧٧ عائلة لا تستوجب عقد اجتماع استثنائي لبحث قضيتنا ؟؟؟

ام انه تهرب من تبني مطالب العمال ؟؟؟ولو كانت هذه النقابة فعلا تهتم بقاضايا العمال ومصالحهم ، وان دستورها يمنعها من تبني قضيتهم لكانت عدلت الدستور . ولكن يظهر ان مصالح هؤلاء النقابيين تختلف عن مصالحنا ، اكتشفوا ان النصاب لم يكتمل .

راجعناهم مرة ثانية ، فقالوا انهم لا يستطيعون اتخاذ اي موقف وتكرموا علينا بمبلغ من المال ولكن ماذا يجدي المال بتغيير موقف الاتحاد العمالي العام الذي لم يبحث قضيتنا لان نقابة الريجي لم تتخذ موقفا ولم تطلب منهم تأييد العمال. وكلكم تعلمون اثناء اضراباتكم السابقة كيف حاولت شركة الريجي ان ترشو قادتكم النقابيين بالوف الليرات لكي يحلوا اضرابكم.

وهذا يعني ان المبلغ المعطى لنا لم يكن الا لذر الرماد في العيون ، لانكم لو اضربتم يوما واحدا فقط تاييدا لنا فانكم تسببون للشركة خسارة فادحة .

وبعد تكرار المراجعات للنقابة الكريمة كانت حجتها دائما انكم لم تتجاوبوا معنا في الاضراب وانتم الذين قدمتم وردة بطرس ابراهيم من اجل حقوق عمال الريجي . ولقد كانت حجتهم انهم اذا اعلنوا الاضراب تاييدا لنا فان المالية لن تقر لكم القرض المالي المعتاد ، وانتم تعرفون قبل غيركم ان هذا كلام خاطيء لان هذا القرض اصبح حقا مكتسبا لكم تاخذونه كل عام ، وان المراجعات والتعطفات التي قام بها مجلس النقابة بخصوصنا مع وزارة المالية لم تجد نفعا ، بينما نجد ان الوزارة سوف تلبي سريعا مطلبكم في القرض ان هي شعرت بانكم ستضربون . اننا نطلب منكم اجبار النقابة بوسائلكم الخاصة على اتخاذ موقف مساند لقضيتنا العادلة ، واذا لم تتحرك هذه النقابة فسنكون كلنا وردة بطرس ابراهيم .

اخواننا واخواتنا عمال وعاملات الريجي

ننتظر منكم موقفا نعرف مسبقا انه سيكون الى جانبنا . »

اخوانكم

عمال وعاملات الريجي في معمل الغازية

شؤون محلية

إضرابات — الاضراب الطلابي في أسبوعه الثاني

فقاقيع وزير التربية "العصري": المشاركة - الدورة الاستكمالية - وتعريب الأسماء

خلال الاسبوع الماضي واصلت الحركة الطلابية نشاطها من اجل المطالب التي طرحتها في بدء تحركها . وقد كان الاسبوع محكا لمقدرة الحركة الطلابية اظهر بوضوح اكثر من السابق مستوى نضجها ، كما أظهر ما ينقص هذا النضج ويعيقه .

جوانب ناضجة في الحركة الطلابية

رغم التصريحات الطنانة على التلفزيون وامام وكالات الانباء وعلى الراديو لم يخدع الطلاب بالوزير الثرثار ، المعسول الكلام . فالتصريحات المنفوخة لم تستطع ان تخفي عن اعين الطلاب المماطلة التي ينطوي عليها كلام تويني . فدفاعه عن مستوى التعليم في لبنان، وعن « لبنانيته » ، اثار السخرية عند الذين يعون ان الوزير « الاب » يعيش في عالم اخر لا صلة له بالمشاكل التي يثيرها التعليم وتثيرها الشهادات . فهو يتغنى بالمستوى عن جهل تام بما انتهى اليه هذا المستوى فعلا وعملا في مدارس هزيلة ، مزدحمة ، يديرها لصوص ويعلم فيها اشباه امين . والوزير يتحدث أيضا عن المستوى وكأنه شارة او وسام يعلق ، بغض النظر عن الفعالية العملية ، وعن الصلة الحية بالواقع ومتطلباته . وكان الحكي المتمق هو الحلول المنتظرة ..

ثم ان الحركة التي انطلقت من صفوف المسجلين في التوجيهية والموحدة ، اتسعت الى أن شملت طلابا ثانويين شكلوا ، هم ، القوة الاساسية في المطالبة . والموضوع جدير بالملاحظة والاهتمام . فالفروق في الدراسة والمشاكل لم تؤد الى اختلاف في المطالبة . فقد أدرك الثانويون ان المعادلات تطرح مشكلة تعنيهم وهم : لان المعادلات جانب من وضع التعليم ومحاولة الدولة حصره وفرض مواصفات للنجاح تتفق وامكانات فئات اجتماعية تعنى الدولة بالدرجة الاولى . لذلك لم تنجح اجراءات الدولة بابقاء المعادلات حتى ١٩٧٢ في ضرب الحركة الطلابية او اضعافها . بل ان اتساع الحركة شمل طوال الاسبوع الماضي عددا من الثانويات والمؤسسات التعليمية التي لم يكن قد طالها التحرك الاول في الاسبوع الاسبق .

يضاف الى ذلك محاولة الحركة الطلابية ان تنتظم فعلا . فقد استكملت عملية انتخاب لجان في اكثر من مؤسسة . مما ابطل ، ولو الى حد ، مزاعم التمثيل الفردي التي طالما افشلت محاولات التنظيم . وقامت اتصالات بين عدد من اللجان التي انتخبت في الثانويات والمؤسسات لتنسق العمل فيما بينها .

واخيرا ، لم تستطع القرارات الوزارية ان تطوق المطالب الطلابية . فقد كان الحكم غالبا ما يستضعف الطلاب ويفرقهم بواسطة اعلانه القبول بالمطالب المطروحة او ارجاء تنفيذها الى حين اخر يقرره هو . وبالطبع كان يقرره عندما يلمس اعراض تراجع في العمل الطلابي او في استجابة جماهير الطلاب . لكن حدة المشكلة في هذه المرة ، والوضوح في صياغة بعض المطالب جعل محاولة الدولة التقليدية تفشل . فالمعادلات لم تكن المشكلة الوحيدة ، عدا انها لم تكن الا وجها من مشكلة عدد المطالب وجوهها الاخرى : الغاء البكالوريا — القسم الاول ، التعريب ، تنويع البكالوريا .. واذا كانت الدولة تستطيع ، دون خسائر فادحة ، التراجع عن الغاء المعادلات ، فان بعض المطالب الاخرى اكثر احراجا بكثير . وذلك لأن هذه المطالب تنسف امتيازات طبقية وطائفية واضحة ، كما انها تلتحق بمعركة وطنية قام الحكم اللبناني منذ « الاستقلال » على محاربتها . وهذا ما يفسر دهشة الوزير تويني عندما افهمه الطلاب أن المطلب الاساسي الذي يرفعونه هو التعريب ، وذلك في تظاهرة الخميس ٢٦ — ١١ . لم يكن الوزير قد سمع بالمطلب . هذا ما زعم. ونحن نصدقه : فالوزير وامثاله لا يطيقون سماع هذا المطلب ... فلا يسمعونه ! أما الان وقد اسمعه اياه الطلاب ، فلا شك ان في الجعبة الوزارية حيلا اخرى : صعوبة التحقيق ، التعدد « الثقافي » في لبنان ، الاستفادة من تجارب الغير كالجزائر ومراكش ... لا شك ان الطلاب سيسمعون هذا كله، على التلفزيون ، ومن الراديو وعلى صفحات الجرائد ... لكنهم ، خلال اسبوعين ، استطاعوا ، او استطاع قسم منهم ، كشف ما تخبيء ثرثرة الوزير .

غسان تويني

الحركة الطلابية في وجه المخلفات والمهام

هذه الجوانب التي برزت خلال الاسبوع الماضي لم تنجح ، رغم اهميتها ، في اضعاف دور الجوانب المتخلفة من العمل الطلابي . بل على العكس تماما سلطت الضوء على هذه الاخيرة وجعلت من معالجتها امرا ملحا اكثر من قبل .

ما زال عدد كبير من الطلاب ينظر الى التمثيل الطلابي ، والى انتخاب اللجان بصورة متسرعة وغير واضحة . فاللجان التي يشكل انتخابها خطوة الى الامام في طريق التمثيل الفعلي للطلاب ، لم ينتخبها غالبا الطلاب بعد نقاش واضح حول مهامها ودورها والمطالب التي ينبغي أن تدافع عنها . وهذا مما يجعل محاسبتها صعبة الى حد بعيد : فهي لم تحصل على تكليف محدد تحترمه ويمنعها من اتخاذ مواقف اعتباطية لا صلة لها احيانا بمصالح الطلاب — الذين لم يستشاروا في هذه المواقف — . ولم تحدد عند انتخابها ضرورة رجوعها المستمر الى جمهور الطلاب ،وعرضها عليهم لما يجري ولما يناقش .

ونحن نعلم ، كما يعلم الجميع ، ان هذه المتطلبات لا يمكن أن تتحقق في اطار الثانويات او المؤسسة الواحدة ، لان تطلبا كهذا يستدعي مشاركة عدد من الطلاب يناقشون تعميم الخطوات والمقاييس التمثيلية ،ويرتبطون فيما بينهم برباط ما . وهذا كله يطرح مسالة الانتماء السياسي للطلاب ، مسالة التنظيمات السياسية التي يعمل الطلاب ضمنها . وهنا تستوقفنا ظواهر خطرة برزت خلال هذا الاسبوع . ففي اجتماع ضم عددا من ممثلي الثانويات ، دعت اليه لجنة طلابية في مدرسة خاصة ، قام احد الطلاب يندد بزملائه الذين ينتمون الى تنظيمات سياسية .. غير تنظيمه ! اذ ان الطالب النبيه ينتمي الى منظمة طلابية تعمل ضمن تنظيم سياسي معروف . وهذا ما لا اعتراض لنا عليه ابدا . اننا نعترض على الاتجار الرخيص بالحذر الذي تشعر به فئات طلابية تجاه التنظيم السياسي ، وعلى تغذية هذا الحذر بالتهويل الفارغ . فالحركة الطلابية ليست شيئا يسرق ، انها جماهير تكسب بالنضال والتنظيم والتمثيل الصحيح لمصالحها . لكن تصرف بعض العناصر يتم على اساس السرقة . من نصب « اللجنة المشتركة لطلاب المعادلات والثانويين » هيئة مفاوضة باسم الطلاب ؟ هيئة يتلاعب بها الوزير على هواه ؟ الى من تقدم كشف الحساب عن مقابلاتها وعما تنوي القيام به ؟ أما هجومها على « المزايدين الذين يحاولون شق الحركة الطالبية » فهو ليس اكثر من تشهير كلامي على هزال تمثيلها الذي حاولت جريدة الوزير ان تخدع الناس به .

ولا شك ان استمرار محاولات « التمثيل المهرب » ضربة قاسية توجه للحركة الطلابية. واذا لم تنه هذه المحاولات سوف تبرز «اتحادات» ثانوية بعدد الاتجاهات السياسية ينتقي منها الحكم من يرى طرفا مناسبا : الطرف الاسلس قيادا . وهذا الطرف سوف ينساق الى اسلاس قياده مرغما ليحافظ على اعتراف السلطة بصفته التمثيلية . مهما كانت بياناته طنانة، ومهما كانت خطاباته جماهيرية والناطقون بأسمه « شعبيين » .

لذلك فان على الاطراف المتقدمة في الحركة الحالية ان تستبق هذا المصير بدعوة عامة الى اللجان الحالية ينبثق عنها من يحقق في صفة اللجان التمثيلية . أما التهويل بالسياسة فهو من صنع ثقافات يخيفها ان تتحقق مما وصل اليه الوضع الطلابي مخافة أن تدرك عجزها عن الجواب على متطلباته .

تكتسب المطالب المطلابية اهمية خاصة ، وفي هذه المعركة بالذات . فهي وسيلة الطلاب للصمود متكاتفين في وجه محاولات السلطة لشقهم وتخديرهم . اذا لم يرفع الطلاب مطالب الغاء القسم الاول من البكالوريا وتعريب التعليم وتعديل المناهج ، استطاعت الدولة ان تبعثرهم وترجعهم الى صفوفهم ، يحاول كل واحد منهم أن ينجح لوحده ، وكأن المشكلة هي مشكلته الخاصة منفردا . لذلك ينبغي ان تفضح مناورة السلطة في اقناع طلاب قسمي البكالوريا بأن هذه القضايا لا تعنيهم الان وقد اشرفوا على انهاء دراستهم الثانوية . ان هذا الكذب يخفي حقيقة اساسية هي أن معدل الفشل في القسم الاول من البكالوريا ، العام الماضي ، يجعل من ثلاثة ارباع طلاب السنة الحالية مرشحين لاعادة سنتهم الدراسية العام القادم . وهذا ينطبق على طلاب القسم الثاني. ان طلاب قسمي البكالوريا هذه السنة عندما يطالبون بتعريب وتعديل المناهج يدافعون عن مستقبلهم هم ، عن حقهم في النجاح في شروط مناسبة لاوضاعهم وثقافتهم . لهذا لم يسمع الوزير بالتعريب ، ولهذا يحيل التعديل على لجان « اختصاص » لا رقابة للطلاب والاساتذة عليها حتى تطلع علينا بما طلعت به في السابق : برامج تزوير لمقدرة الطالب : وتغافل عن مستوى الاعداد السابق له ، وتجاهل لاثار الانتماء الطبقي على امتلاك بعض المواد .

ان تحديد المطالب ، وتقديم التعريب والتعديل بما فيه التنويع والغاء القسم الاول على غيرها أمر اساسي يسمح وحده بالحيلولة دون تخبط الحركة الطلابية وتفتتها . ولا شك ان اللجان المنتخبة لن تستطيع المضي في حركتها (التي لن تنتهي في الاسابيع المقبلة القليلة) اذا لم تبذل جهدا ضخما لايضاح مطالبها وتعميمها ودعوة كل الطلاب لنقاشها ولتحديد اتجاه ممثليهم على أساس هذا النقاش . هذا التعميم ، وهذا النقاش لا يكتملا اذا لم يساهم بهما طلاب المعاهد التقنية وطلاب دور المعلمين الابتدائية الذين بقوا بعيدين عن الحركة الحالية دون مبرر .

من يهرج ؟

هذه الامور التي عرضناها هي ما تحاول فقاقيع الوزير « العصري » ان تغطيها وتمنعها

— البقية على الصفحة ١٥ —

من احداث الاضرابات الطلابية .. الطلاب يقدمون مطالبهم ..

وجهة نظر

تعريب التعليم في لبنان سوف يعزز امتلاك اللغة الأجنبيّة

نشرنا في « النهار » بتاريخ ٢١—١١—٧٠ دراسه حول البكالوريا اللبنانيه ، واقترحنا تعريب تدريس العلوم والفلسفة تسهيلا لامتصاص الطلاب الذين يتهافتون على شهادتي الموحدة السوريه والتوجيهيه المصرية .

وقد زعمنا في تلك الدراسة أن التنفيذ الحكيم لحماية التعريب يؤدي الى تحسين امتلاك اللغة الاجنبية ، ولكن لم تتسع الدراسة المشار اليها لايضاح هذا الامر .

فكيف يؤدي التعريب اذن الى تحسين مستوى اللغة الفرنسية او الانكليزية مثلا ؟؟

أولا : اللغة والعلوم :

تقسم العلوم الى علوم لغوية ، وعلوم غير لغوية .

فالعلوم اللغوية كالنحو والصرف والعروض والبلاغة الخ هي العلوم التي موضوعها اللغة نفسها وتستهدف تحليلها وتعليلها واستنتاج القواعد والضوابط العامة لها ، تسهيلا لفهمها احسن من قبل من يحسنها ولتعليمها تعليما منهجيا لمن لا يحسنها ، وهذه العلوم هي بطبيعتها قومية ، اي علوم خاصة بلغة قومية ، فهي غير قابلة للترجمة والنقل الى لغات اخرى ، واذا ما جاز هذا النقل ففي تجفظ ومجاز كبيرين،ولتحقيق اغراض او مواجهة حالات ، استثنائية فعلا ..

اما العلوم غير اللغوية فتتصف بالتحرر من اللغة القومية ، لان لها موضوعا اخر غير اللغة ، وهي قابلة للترجمة وتتصف بشمول اوسع من شمول العلوم اللغوية .

١ — الخطوات الاولى في التعريب:

لن نتحدث عن حركة النقل في العصر العباسي ، فذلك امر لا يعنينا ان نعالجه الان . وانما نود الاشارة الى القرن التاسع عشر ، عندما انتشرت مدارس المبشرين من اميركيين وفرنسيين وغيرهم بلبنان . فقد بدأت معظم هذه المدارس بتعريب التدريس ، اي اعطاء العلوم غير اللغوية ، من حساب وهندسة وطب وفلسفة وكيمياء وطبيعة الخ، باللغة العربية .

ولكن القيمين على تلك الارساليات لم يلبثوا أن تحولوا عن اللغة العربية لتدريس العلوم الطبيعية والفلسفة ، انصياعا لدوافع سياسية ومادية وتربوية معينة . واستقر تدريس العلوم والفلسفة بلبنان على احدى اللغتين الفرنسية او الانكليزية ولم تعمر محاولات للتعريب قام بها بعض المعاهد والمؤلفين ، واستكان الجميع او كادوا للتيار (راجع بحثنا السابق في نهار ٢١—١١—٧٠ حول البكالوريا) .

واليوم اذ تطرح مجددا قضية العلاقة بين اللغة والعلوم غير اللغوية ، بل بين اللغة والعلوم اجمالا ، وينقسم الراي بين التعريب الجارف ، والتعريب المعتدل الحكيم ، وبين التمسك باللغات الاجنبية كاداة احتكارية للتدريس ، فاننا نود التحزب للتعريب المعتدل الحكيم ، واظهار مزاياه ، لا في تحرير التعليم من عقدة اللغة الاجنبية وحسب ، بل بوجه خاص في تحرير اللغة الاجنبية المرغوب في تعلمها من اوزار المشاكل المتفرعة عن العلوم التي يشحنونها بها .

أ — انتفاع اللغة من تدريس العلوم بها :

١ — ان المدارس تضع في حسابها ان اللغة الاجنبية تتلقى عناية كافية :

أ — لانها تحظى بعدد من الساعات لتدريسها كلغة اجنبية ، يعادل عدد الساعات التي تخصص للغة العربية ، التي هي بحسب الدستور « اللغة الوطنية والرسمية » .

ب — لكون اللغة الاجنبية تستفيد من تدريس العلوم والرياضيات والفلسفة العامة بها . وذلك استنادا الى أن ثمة ادبا علميا وأدبا رياضيا وأدبا فلسفيا ، يشرح به كل من المؤلف والمعلم ، مادة التدريس . الامر الذي يؤدي بالتلميذ الى سماع اللغة الاجنبية ، والى قراءتها ، في عدد مرتفع من الساعات الاضافية ، مما يزيد في حظوظ اللغة الاجنبية للانتشار والترسخ في الحياة المدرسية .

ج — لكون الطالب عندما يجيب عن الاسئلة أو عندما يحل التمارين والمسائل ويكتب الفروض والوظائف للمواد المعطاة باللغة الاجنبية ، انما هو يستخدم هذه اللغة ، ويمارسها ، ويفكر في نطاقها ، ويقوم بحوار عملي معها ومع العلماء والفلاسفة الذين يكتبون او يتكلمون بها . وبالتالي تكون مواد العلوم والرياضيات والفلسفة العامة ميدان تطبيق وحقل اختبار ، لقواعد اللغة الاجنبية وأساليبها البلاغية والادبية .

ومفروض ان مثل هذه الامور تخدم فعلا قضية امتلاك الطالب اللبناني للغة الاجنبية. فاذا ما صح هذا الافتراض كانت اللغة الاجنبية مدينة بالكثير من اسباب تقدمها ومن مظاهر انتشارها وازدهارها بين افراد شعبنا كلغة ثقافية ولغة صالونات ولغة تعامل اقتصادي ، مدينة بالكثير من ذلك التقدم والازدهار للعلوم والرياضيات والفلسفة ، التي تستخدمها كلغة تدريس .

٢ — الواقع المرير :

بيد ان واقع الحال لا يدعو الى مثل هذا التفاؤل . واليك البيان :

أ — ان نوعية تدريس اللغات الاجنبية بمدارسنا ليست دائما في المستوى اللائق والمفروض . وباستثناء بعض القطاعات الخاصة والرسمية من التعليم ، نلاحظ التدني المتواصل والتقهقر الكاسح ، يعزو تدريس اللغات الاجنبية عندنا ، بوجه عام .

ب — ان معلم اللغة الاجنبية يقوم باعطاء النظريات اللغوية ، ويدخل في حسابه ان مهمة التطبيق الضرورية لترسيخ تلك القواعد والنظريات هي مهمة مشتركة بينه وبين معلمي المواد التي تعطى باللغة الاجنبية نفسها ، فاذا ما ضاق وقته عن اجراء التمارين اللغوية العملية الكافية ، ترك الامر لزملائه معلمي المواد غير اللغوية التي يجري تدريسها باللغة الاجنبية المعتمدة .

ولكن معلمي تلك المواد لا يتجاوبون تماما مع امنية معلم اللغة الاصلي لانهم من جهة لا يجدون الوقت الكافي لاتمام برامجهم ، لذلك تراهم لا يكترثون للاخطاء اللغوية التي قد تصدر عن طلابهم وما اكثرها ، فلا يحاولون اضاعة جزء من وقتهم في اصلاح تلك الاخطاء ، بداعي السرعة الضرورية لهم كي ينجزوا مواد منهجهم .

— ولانهم ، من جهة ثانية يرفضون تحويل دروس الحساب والجبر والهندسة والكيمياء وعلوم النفس او الطبيعة او المنطق او الاخلاق او ما وراء الطبيعة ، الى دروس في اللغة . وهذا حق من حقوقهم ، والتربية الحديثة تدعو الى تقسيم العمل ، والى عدم التشويش على مادة تعليمية ما بادخال الاهتمامات الفرعية المتأتية عن مادة تعليمية أخرى .

— ولان معظم اساتذة العلوم والطبيعيات ليسوا لغويين ، حتى لو قبلوا أن يتصدوا للاخطاء اللغوية لطلابهم ، فقد لا يكون لهم من طول الباع في اللغة ما يكفي لقيامهم بتلك المهمة الدقيقة والخطرة .

— ثم ان درجة امتلاك الهيئة التعليمية للغات الاجنبية آخذة بالانخفاض ، بنتيجة الانخفاض العام الذي يلمسه المربون والملاحظون من كل المستويات والفئات ، في العناية باللغات عموما ، وفي امتلاك الاجنبي منها على الاخص .

ويلاحظ المفتشون التربويون ، ومصححوا الامتحانات ، وسائر المهتمين بالتعليم ان مستوى اللغة القومية آخذ بالانخفاض ، هو الاخر ، على الرغم من التشديد في العلامات اللاغية ، ومن تحسين اساليب تدريس اللغات ، ومن ادخال القواعد والبلاغة وتحليل النصوص ، في مناهج البكالوريا ودور المعلمين ومناهج المرحلة المتوسطة .

كل هذه الامور تستدعي البحث عن حل جريء وجذري ، لتعليم اللغات ، واللغة الاجنبية بوجه خاص .

٣ — الحل المقترح :

اننا نزعم ان اول التدابير اللازمة لتحقيق هذه الغاية هو فك الارتباط بين اللغة الاجنبية المعتمدة وبين العلوم والفلسفة والرياضيات ، اي تحرير تلك اللغة من عبء احتمال سواها ، والابقاء عليها كلغة فقط وتحميل اللغة القومية وحدها دون سواها مسؤولية ووزر اللغة الحاملة للعلوم غير اللغوية .

ودليلنا لتأييد هذا الاقتراح هو :

أ — ما سبق عرضه من فشل الاعتماد على معلم المواد غير اللغوية لمساعدة معلم اللغة .

ب — انه ليس في الامر فشل وحسب ، بل هناك ضرر فادح . لان معلمي المواد غير اللغوية ، بوجه الاجمال ، لا يعتنون باللغات وكثيرا ما يتلفظون بها أو يكتبونها على وجه غير صحيح ، وبذلك يكونون اسوأ قدوة لغوية لتلاميذهم ، ويزيدونهم بلبلة وفوضى لغوية .

ج — ان جولة تفتيشية على معظم مدارسنا الرسمية والخاصة ، لتفقد صفوف الرياضيات والعلوم فيها ، تظهر ان معظم المعلمين يشرحون الدروس اما باللغة القومية او بمزيج من العربية والفرنسية ، او بلغة اجنبية ركيكة ومشوهة .

أما التلاميذ فقلما يتكلمون خلال دروس العلوم والرياضيات ، أما خوفا من ان يخطئوا التعبير ، او لانهم لا يفهمون لغة المادة ، او لانهم يخشون استخدام اللغة الاجنبية للاجابة عن الاسئلة وحل التمارين .

وكثيرا ما حفظوا دروس العلوم حفظا عن ظهر قلب كأنها مختارات ادبية ، وفي هذا منتهى الفشل التربوي .

د — ان الصعوبات العلمية والرياضية انضافت الى صعوبات اللغة الاجنبية ، فباتت هذه اللغة ضحية مشاكل خارجة عنها. وبات الناس يكرهون اللغة الاجنبية من جراء ارتباطها بمشاكل ناشئة عن غيرها ، اي عن تدريس العلوم والرياضيات بواسطتها !

وان حالة الطلاب النفسية هذه تستلزم فك الارتباط بين مواد التعليم غير اللغوية ، وبين اللغة الاجنبية ، وفي ذلك خدمة مزدوجة .

— لانه تحرير للغة الاجنبية من عبء اضافي لا فائدة لها منه .

— وهو تحرير للعلوم والفلسفة والرياضيات من عقبة اللغة الكأداة .

هـ — اننا نرى أسبابا جديدة للتعجيل في التعريب الذي نقترحه . هذه الاسباب هي كون الرياضيات الحديثة ، والطرق الحديثة لتدريس العلوم ، قد غزت المناهج التعليمية .

فمناهج المرحلة الثانوية الصادرة بالمرسوم رقم ٩٠٩٩ — ٦٨ تضمنت نفحة جديدة من الرياضيات والعلوم الحديثة ، ودخلت حيز التنفيذ بكاملها اعتبارا من بداية العام الدراسي ٦٩—٧٠ .

ومناهج المرحلة المتوسطة الصادرة بالمرسوم ١٤٥٢٨ — ٧٠ والتي ستوضع في التنفيذ مع العام الدراسي القادم ٧٠—٧١ . قد تضمنت توحيد الكيمياء والفيزياء والعلوم الطبيعية ، في مادة وحيدة هي : العلوم بالمشاهدة والاختبار ، مع ما يتضمن هذا المظهر الجديد من ميل نحو الكلام والوصف والشرح ، وابتعاد عن التجريد والدساتير والصيغة الرياضية للعلوم . كما تضمن منهاج المرحلة المتوسطة قدرا من الرياضيات الحديثة اكثر من القدر الذي تضمن المرحلة الثانوية ، الامر الذي يفترض مستوى من لغة التدريس اعلى من السابق ، نظرا لما تستخدمه الرياضيات الحديثة من استعارة ومجاز وأساليب لغوية موسعة ، ولما تشتمل عليه من اختلاط بالحياة ومن استعانة بشتى المعارف والفروع العقلية .

كل هذا سوف يزيد من حدة الازمة لان المواد الجديدة تحتاج الى المزيد من اتقان التدريس في حين ان اللغات عموما واللغة الاجنبية بوجه خاص تتعرض لتدهور متواصل في درجة امتلاكها واتقانها . مما سيؤدي الى جعل التعريب في التدريس أكثر الحاحا والزامية من ذي قبل .

٤— الفوائد :

اذا ما تخلصت اللغة الاجنبية من ثقل المواد غير اللغوية ، واستقر الامر على تدريسها كلغة اجنبية ، فانها عندئذ تعالج معالجة ناجحة على أسس جديدة .

أ — يترسخ ويتركز نهائيا التيار التربوي الداعي الى الاقتصار على الاساسي من كل



لغة اجنبية . وقد تبنت وزارة التربية الوطنية هذا التيار عندما فرضت على مدارسها الابتدائية سلسلة كتب اعدتها البعثة الثقافية الفرنسية ، تباعا ، موضوعة على مبدأ الفرنسي الاساسي ، لتكون الكتب الالزامية الوحيدة لتدريس اللغة الفرنسية في المدارس الرسمية الابتدائية .

ب — تستخدم الوسائل السمعية والبصرية ، وعلى الاخص طريقة « الكريديف » التي تبنتها وزارة التربية الوطنية بالتعاون مع السفارة الفرنسية في بيروت منذ عدة سنوات ، واجرت على اساسها عددا من الدورات التدريبية لمعلمي الفرنسية بمدارسنا الرسمية منذ بضع سنوات، وما زالت تجري مثل تلك الدورات .

ج — تتوضح مشكلة اللغة الاجنبية بشكل علمي بعد أن يزال الالتباس بين هذه المشكلة ومشاكل المواد التعليمية غير اللغوية .

د — تتيسر زيادة الوقت المخصص للغة الاجنبية .

ثانيا : زيادة ساعات اللغة الاجنبية :

ان تعريب التدريس هو السبيل الاوحد ، في زعمنا ، لزيادة ساعات التدريس للغة الاجنبية : ١ — فالمدارس قد فشلت حتى اليوم في تحقيق هذه الزيادة الى الحد اللازم ، وقد الغى الكثير من المدارس الساعات المكرسة اصلا للفنون من رسم وموسيقى واشغال يدوية ، وكذلك ساعات الرياضة البدنية وتدبير المنزل ، والزراعة، والدين وغير ذلك ، توسلا لزيادة الساعات المخصصة للغة الاجنبية ، ولكن دون جدوى، لكون بقاء تلك اللغة مطية الشحن للعلوم غير اللغوية ، ابقاها في حالة تبعية مرهقة ، وفي وضع من التشويش المجاني .

وكان السبب الاكبر للفشل في زيادة فعالية اللغة الاجنبية على الوجه المنوه به ، هو ان الرداءة في مستوى اللغة الاجنبية جعل الساعات المخصصة للعلوم غير اللغوية تقتضي الزيادة لمجرد كونها تعطى باللغة الاجنبية .

٢ — ان تعريب التدريس يجعل من درس العلوم الطبيعية والرياضة والفلسفة درسا في العلوم ، لا درسا في القراءة وشرح المفردات او الاستظهار . وبذلك تنقص المدة الضرورية لانجاز تلك الدروس .

مثلا في صف السنة الاولى الثانوية وهو الصف « المهد » للبكالوريا يخصص حاليا عددا من الساعات لتدريس العلوم يتراوح بين الخمس والست ساعات اسبوعيا: فاربع للفيزياء واثنتان للكيمياء .

ولو اعطيت هاتان المادتان باللغة العربية لامكن انجاز البرنامج نفسه في نصف الوقت المقرر ، اي في ثلاث ساعات اسبوعيا ، بدلا من ست ساعات او خمس .

فماذا نفعل بالساعات المحررة ، التي فاضت عن برنامج العلوم ؟

الجواب : نحولها عندئذ الى ساعات لتدريس اللغة الاجنبية :

١ — فنخصص منها ساعة اسبوعية واحدة لاعطاء المصطلحات العلمية التي لم يتيسر تعريبها بل اقتضت ترجمتها (راجع المقال السابق بتاريخ ٢١—١١—٧٠) ، باللغة الاجنبية ، وكذلك لاعطاء مسائل وتمارين ، سبق شرحها باللغة العربية ، مترجمة الى اللغة الاجنبية . وفي هذه المحاولة تعزيز مقصود لجانب اللغة الاجنبية .

٢ — الوقت الاسبوعي الباقي (ساعة واحدة او ساعتان) يخصص صراحة للغة الاجنبية ، مضافا الى الساعات الاصلية المخصصة لتلك اللغة ، مما يزيد في حظوظها الحقيقية .

الخلاصة :

ان تعريب التدريس يخدم اللغة الاجنبية من عدة وجوه :

١ — يحررها من احتمال المشاكل الخاصه بالعلوم غير اللغوية المفروضة عليها اعتباطا .

٢ — يحرر تدريس الفلسفة والعلوم والرياضيات من عقدة اللغة الاجنبية مما يزيد في نضج الطلاب وفي حسن استعدادهم للانفتاح على اللغة الاجنبية ولتعلمها .

٣ — يخفض الساعات الاسبوعية اللازمه لتدريس المواد غير اللغوية ، مما يسمح بزيادة الساعات المقررة للغة الاجنبية .

٤ — يحصر مسؤولية تدريس اللغة الاجنبيه بمعلم تلك اللغة دون سواه ، فيزول التواكل بين المعلمين ، هذا التواكل الذي كانت نتيجته في اغلب الاحيان التواطؤ على اهمال تلك اللغة وعلى الاضرار بها على وجه اكيد، ولو عن غير قصد وتصميم .

خاتمة :

في رأينا : ان التعريب ممكن .

وان التعريب نافع وواجب

بل ان التعريب هو الحل الوحيد للمشكل المطروح حاليا على وزارة التربية ، مشكل النزوح الى دمشق والقاهرة هربا من البكالوريا اللبنانية .

على شرط :

١ — ان يستخدم الحرف اللاتيني دون سواه لضبط الدساتير والمعادلات والرموز والوزن الجوهري والذري وما شاكل ، في العلوم والرياضيات والفلسفة . وذلك مع اعتماد التعريب الكامل للتدريس أي لمتن الشرح والمحادثة والتطبيقات والاختبارات الخ.

٢ — التقيد في تاليف الكتب المدرسيه والعلمية ، وفي عملية التدريس نفسها بمبدأ التعريب لا الترجمة ، كلما كان التعريب ممكنا. ونقصد بالتعريب أن تؤخذ اللفظة العلمية او الوضعية الاجنبية كما هي ، ثم تجري مجرى عربيا في لفظها واعرابها واشتقاقها . فنقول تلفزت المحطة برنامجا رياضيا او اجتماعيا ، وهي تتلفز تلفزة ، او تلفنت الى صديقي بالتلفون الاوتوماتيكي . (بدلا من هتفت له بالهاتف الالي !) .

لقد استخدم اجدادنا عبارة الفلسفة عوضا عن محبة الحكمة ، وعبارة الجغرافية عوضا عن وصف الارض ، وهلم جرا . وعلينا اليوم ان نمشي على خطاهم ، فلا نخشى التعريب ولا نخلق لنا بالترجمة مصاعب جديدة لا يفيدنا احتمالها شيئا سوى الانغلاق على انفسنا في قوقعة غرورنا القومي .

وانني اتوجه اخيرا الى كل الحريصين على تعزيز مستوى اللغة الاجنبية في البلاد ، وانا منهم ، بنداء للتمعن في ما تضمنته هذه الدراسه من الزعم أن تعريب التدريس هو خدمه متعددة الوجوه .

١ — خدمة للغة الاجنبية بتحريرها من العقد والمركبات والمؤامرات الصامتة ،وبزيادة ساعاتها الاسبوعية .

٢ — خدمة لتدريس العلوم والرياضيات بتحريرها من عقدة اللغة الاجنبية .

٣ — خدمة الشعب اللبناني بتحسين امتلاكه للغة الاجنبية والعلوم الحديثة على السواء .

٤ — وهو الحل الكفيل باستعادة الثقة في الشهادات اللبنانية من جانب الالوف من ابنائنا الذين استهوتهم الشهادات الميسورة خارج الحدود ، بسبب المآسي التي تحيط بالتعليم عندنا على الوجه السابق بيانه .

وهؤلاء الالوف من طلابنا خليقون بعنايتنا المخلصة .

وقديما قال المتنبي :

اذا ترحلت عن قوم وقد قدروا
الا تفارقهم ، فالراحلون هم

المفتش التربوي
مفيد ابو مراد

نقابات

انتخابات مجلس المندوبين: في كهرباء لبنان

للمرة الاولى في تاريخ العمل النقابي في مصلحة كهرباء لبنان ، ترتدي انتخابات مجلس المندوبين أهمية لم تعهدها من قبل .

وللمرة الاولى أيضا تخوض كل القوى المعركة ويتوزع المرشحون على أساس حد أدنى من الوضوح : تمثيل الادارة أم تمثيل العمال ؟ مع الادارة أم ضدها ؟

● **الاطار الجديد للمعركة :**

لم تعر ادارة الكهرباء انتخابات مجالس المندوبين السابقة أية أهمية استثنائية . فهي بالرغم من سعيها لانجاح بعض أزلامها ومحاسيبها كانت تعتبر مجلس المندوبين هيئة كاريكاتورية لا تملك أية صلاحية فعلية مهمة . لذلك كانت تركز جهودها على انجاح ازلامها وعملائها من رؤوس « الاقطاع النقابي » في المجلس التنفيذي اساسا ، باعتباره الهيئة الوحيدة التي تملك امكان الحل والربط واتخاذ المقررات . وعبر التجربة ادركت لجان العمل النقابي وعناصر أخرى قليلة ان المجالس التنفيذية منذ لحظة انتخابها لا تخضع لاية رقابة أو محاسبة عمالية :

الجمعية العمومية لا يمكن عقدها لاسباب متعلقة بنوبات العمل ، ومجلس المندوبين لا يملك أية صلاحيات فعلية . ناضلت لجان العمل من اجل تعديل النظام الداخلي للنقابة بوجهة ديمقراطية واستطاعت ان تنتصر في معركتها . فالمادة الحادية عشرة من النظام الجديد تنص على ما يلي : « يعتبر مجلس المندوبين ممثلا للجمعية العمومية للنقابة ويتمتع بصلاحيات التقرير والتوجيه والرقابة والمحاسبة ويتخذ جميع القرارات اللازمة لنشاط النقابة .... وقراراته ملزمة للمجلس التنفيذي ولجميع الاعضاء الذين يتوجب عليهم التقيد بها والعمل على تنفيذها اذا كانت هذه القرارات متخذة باكثرية اعضاء مجلس المندوبين ». في الانتخابات الاخيرة التي جرت منذ اشهر للمجلس التنفيذي للنقابة دعت لجان العمل النقابي الديمقراطي الى الاشتراك في اللعبة الانتخابية لان الطريقة التي تتم بموجبها هذه الانتخابات تتيح الفرصة واسعة امام الادارة ورؤساء المصالح والاقسام والمهندسين للتدخل والضغط المباشر على العمال والمستخدمين وبالتالي تزييف ارادتهم وتنصيب من يشاؤون عليهم ؟ ودعت الى تعديل النظام الداخلي والاشتراك في انتخابات مجلس المندوبين بعد اعطائه صلاحياته الطبيعية . وهكذا كان : انتخب المجلس التنفيذي من عملاء الادارة ومرشحيها. ناضلت اللجان والعناصر المتقدمة بين المستخدمين والعمال من اجل الظفر باغلبية مجلس المندوبين ، واستطاعت بالفعل خلال الانتخابات التي جرت في الاسبوع الماضي تامين اغلبية بسيطة فيه (*) وذلك بالرغم من مختلف الاساليب المعتادة او المبتكرة التي استخدمتها الادارة والمجلس التنفيذي مع هذه النتيجة .

● **الدور الجديد لمجلس المندوبين .**

كان هم الادارة في السابق احكام قبضتها على المجلس التنفيذي لتامين سيطرتها على مجمل العمل النقابي في قطاع الكهرباء . اما الان فان سيطرتها عليه لا تغنيها عن ضرورة السيطرة على مجلس المندوبين وهذه مهمة اصعب لعدة اسباب : ان مجلس المندوبين ذو صفة تمثيلية للعمال والمستخدمين اوسع واشمل من المجلس التنفيذي لان عدد اعضائه ٦٣ عضوا مما يجعل امكانية ضبطه واخضاعه مكلفة وعسيرة ، والادارة بامكانها ان تدفع بعض عملائها من رؤساء المصالح والاقسام للاشتراك في انتخابات المجلس التنفيذي ولكن هذا الامر يبدو شبه متعذر بالنسبة لانتخابات المندوبين ،

لان الفكرة العامة الراسخة في اذهان عموم المستخدمين والعمال ان مجلس المندوبين يمثل العمال والفئات الدنيا من المستخدمين وليس رؤساء المصالح او المديرين ، وهذا ما ادى الى غياب عضوية الفئات العليا المرتبطة عادة بالادارة ، وغلبة الفئات الدنيا مما أكسب مجلس المندوبين صفة تمثيلية صحيحة نسبيا . ان مجمل هذه العوامل تفتح الباب واسعا امام العمال والمستخدمين لممارسة دورهم الطبيعي في الرقابة على خط النقابة ومحاسبتها وتقرير سياستها والزامها بما يقرره مجلس المندوبين وهذا ما يفسر الهجمة المسعورة التي لجأت اليها الادارة في الانتخابات الاخيرة وسعيها المحتوم للتدخل فيها دافعة انصارها وعملاءها للترشيح ، مستخدمة كل الوسائل التي تملكها لانجاحهم واسقاط كل مرشح غير مرتبط بها او بالمجلس التنفيذي ، ..

ان الفرصة المتاحة امام مجلس المندوبين الجديد لهي فرصة ثمينة ، لعلها تكون الاولى من نوعها في تاريخ نقابة الكهرباء مما يستدعي بالضرورة بذل اقصى الجهود لاستثمارها على افضل وجه ممكن ،انطلاقا من الاعتبار التالي : ان كل المكاسب التي احرزها نضال عمال ومستخدمي مصلحة كهرباء لبنان خلال السنوات الماضية كانت عرضة للتفريغ او الانتكاس او الضياع لانها لم تقترن بالتنظيم الذي يمكن العمال والمستخدمين من الدفاع عنها وتدعيمها وتطويرها .

ان ما هو مطلوب الآن من مجلس المندوبين ليس انتزاع بعض المكاسب الجديدة بقدر ما هو اشراك العمال والمستخدمين عبر لجان العمل النقابي والجمعيات العمومية العامة والمحلية وتحرير النشرة وعضوية صناديق الخدمات الاجتماعية ... في العمل من اجل انتزاعها والاشتراك في ادارتها وازالة كل العقبات التشريعية التي تحد من بروز مبادراتهم المستقلة ..

* عدد اعضاء مجلس المندوبين ٦٣ ، عضوا ، منهم حوالي ٢٤ عضوا محسوبين للادارة .

أميركا تكشف أهداف مساعدتها العسكرية للبنان :

تمكين الحكومة من "حفظ الأمن" في الداخل وتعزيز دورها السلمي في الخارج !

في الوقت الذي يكرر فيه اركان العهد الجديد عزمهم على « فرض هيبة القانون » ، وجه الرئيس الاميركي نيكسون طلبا عاجلا الى الكونغرس طلب فيه الموافقة على تخصيص مساعدات عسكرية واقتصادية اضافية الى عدد من الدول الاجنبية للعام المالي الحالي الذي ينتهي في اخر حزيران ١٩٧١ قدرها ١٠٣٥ مليون دولار . وقد نال لبنان من هذه المساعدات مبلغ ٥ ملايين دولار والاردن ٣٠ مليونا .

وتتجاوز خطورة هذا الامر مبدأ تلقي المساعدة الاميركية بحد ذاته في الوقت الذي يبلغ فيه العداء الاميركي للعرب ذروته ، الى الاهداف البعيدة المدى التي ترمي اليها . فقد قال بيان البيت الابيض حول هذا المضوع كما نقلته « وكالة الصحافة الفرنسية » ان المبالغ المخصصة للبنان والاردن « انما صرفت لكي تتيح تعزيز قوات الامن الداخلي في كلا البلدين وهي تتفق مع الطلبات العاجلة التي قدمتها عمان وبيروت » .. وقالت صحيفة « النهار » في معرض ايرادها الخبر نقلا عن عدة وكالات انباء غربية : « وقد طلب نيكسون اعتماد ٥ ملايين دولار كمساعدة للبنان لتمكينه من الحفاظ على قاعدة داخلية مستقرة للبحث المسؤول عن السلام » ..

الواضح اذن ان المساعدة العسكرية الاميركية قدمت لحكومتي البلدين تلبية « للطلبات العاجلة » منهما . واذا كان الحكم الاردني العميل قد استحق مبلغا اكبر مما ناله لبنان فلانه قام بـ « واجبه » كاملا في المجازر التي ارتكبها خلال شهر ايلول الماضي ضد حركة المقاومة الفلسطينية . ولكن هذا لا يمنع ان يكون ثمة دور مماثل يعد للبنان يقوم به في الوقت المحدد .

وبالطبع عندما قدمت الحكومة اللبنانية « الطلبات العاجلة » الى واشنطن للحصول على المساعدات كانت في ذات الوقت قد وقعت حكما على الشروط الاميركية التي اعلنها البيت الابيض وهي « الحفاظ على قاعدة داخلية مستقرة للبحث المسؤول عن السلام » . و « السلام » المعني هنا ليس سلام النظام وحسب بل « سلام » منطقة الشرق الاوسط الذي يتلخص في جهود الدول الكبرى من اجل تحقيق مؤامرة التسوية السلمية للقضية الفلسطينية ، اي تصفيتها نهائيا تبعا للمصالح الاميركية والصهيونية . ولم يعد سرا الآن ان الانظمة العربية — سواء بواجهاتها التقدمية أم الرجعية — ضالعة من زوايا مختلفة ، في تنفيذ هذا المخطط الذي يكمله مشروع « الدولة الفلسطينية » الصورية الجاري العمل على قدم وساق ، عربيا ودوليا واسرائيليا ، في سبيل التمهيد له على مختلف المستويات وبطرق متعددة .

وليس بدون مغزى ، طبعا ، ان يكون لبنان والاردن البلدين العربيين الوحيدين اللذين يتلقيان ، علنا ، مساعدة عسكرية اميركية مشروطة بدعم مؤامرة الحل السلمي وتصفية المقاومة الفلسطينية الحقيقية .. يجري كل ذلك في الوقت الذي بلغت فيه حصة اسرائيل من هذه المساعدات العسكرية الاميركية الاضافية ٥٠٠ مليون دولار . اما الدول الاخرى التي شملتها المساعدات الاميركية الاضافية فهي : تركيا اليونان ، فورموزا ، كمبوديا ، كوريا الجنوبية ، وفيتنام الجنوبية ، اي الدول التي تدور كلية في فلك السياسة الاميركية ، وهو الامر الذي يوضح الاهمية الخاصة لطبيعة « العلاقة » الجديدة المتطورة التي تقيمها الولايات المتحدة مع نظامي الحكم في لبنان والاردن .

ولكن هذه القضية على خطورتها لم تثر اهتمام احد من فئات « الصف الوطني » او الاحزاب التي تصنف نفسها تقدمية ويسارية .وحتى الاوساط الطلابية التقدمية والوطنية لم تنتبه ، على ما يبدو ، الى هذا الشكل الجديد من ارتباط الحكم اللبناني بالسياسة الاميركية ، وهي الاوساط التي كانت تثور لمواقف وخطوات تواطؤية أقل منها خطورة . اما الوزراء « الطراطير » في حكومة « الثورة من فوق » وحتى اولئك الذين وصفوا بانهم (ماركسيون) و « عقائديون » — لم يكلفوا انفسهم عناء تبرير موافقتهم على « الطلب العاجل » المقدم الى الحكومة الاميركية بشان المساعدة العسكرية — اذا كان الامر بحث فعلا في مجلس الوزراء — او تبرير سكوتهم عن الفضيحة اذا كان المسؤولون الكبار هم الذين قدموا مثل هذا الطلب وهذا هو الارجح .

ان العمل لتوطيد مواقع النفوذ الاميركي في لبنان مستمر في تقدمه منذ زمن طويل ، ففي عهد شمعون كان ثمة توازن بين الانكليز والاميركيين على صعيد اقتسام النفوذ . وبعد حوادث ١٩٥٨ رجحت كفة الولايات المتحدة التي لعبت دورا اساسيا في تمكين فؤاد شهاب من الوصول الى رئاسة الدولة . و « مورفي » مبعوث الرئيس الاميركي ايزنهاور هو الذي قام بالمساعي اللازمة في هذا الشان حيث تكررت اجتماعاته في ذلك الحين مع اقطاب النظام من الفريقين المتصارعين ، وكان بينهم صائب سلام وكرامي وجنبلاط والجميل واده واخرون .

وحقق النفوذ الاميركي تقدما متواصلا في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية حيث فتحت جميع الابواب في وجه الرساميل الاميركية . وفي بداية عهد شارل حلو حققت اميركا ، ولا سيما بعد اعلان افلاس بنك انترا ، نصرا جديدا واصبحت الرساميل الاميركية تقبض على مفاتيح الاقتصاد المحلي الرئيسية . وكان من الطبيعي أن يتوطد النفوذ السياسي الاميركي المستند الى دعائم اقتصادية قوية من جهة ، والى علاقات متينة مع قسم كبير من زعامات الاقطاع السياسي والطائفي من جهة اخرى .

وكان السفير الاميركي في لبنان — كل سفير — ولا يزال هو الماسك الحقيقي بخيوط الالعاب والمناورات التي تجري على المسرح السياسي . ويتبارى رجال السياسة التقليديون في التقرب من مبعوث البيت الابيض فيدعونه الى موائدهم ويقيمون له المهرجانات التكريمية في مناطقهم . كما ان موائد السفير تزدحم غالبا بهؤلاء الزعماء ، ويذكر ان كمال جنبلاط نفسه لم يشذ عن هذه القاعدة فقد دعا السفير الاميركي السابق قبل نحو من عامين الى وليمة في قصر المختارة .

وتشهد البلاد اليوم هجمة اميركية ضارية من أجل تحقيق مزيد من التقدم السياسي والاقتصادي والثقافي وترمي هذه الحملة الى عدة اهداف دفعة واحدة . فمن جهة تهدف الى ضرب الحركة الجماهيرية الثورية المناضلة من اجل التغيير الجذري للنظام الطبقي الاستغلالي القائم ، والمتلاحمة مع المقاومة الفلسطينية وكل الحركات الثورية العربية التي تتصدى للرجعية والامبريالية والصهيونية ، كما تهدف من جهة اخرى الى جعل لبنان— ومثله الاردن — قاعدة مضمونة ومركزا ثابتا للانطلاق الى سائر دول المنطقة العربية بغية ضمان استمرار المصالح الاميركية الضخمة ومن اجل اقامة السلام مع دولة الاغتصاب اسرائيل على حساب المطامح والاماني الحقيقية لجماهير الشعب الفلسطيني المناضلة في سبيل تحرير وطنها المغتصب .

وفي هذا الضوء يمكن النظر الى بعض الخطوات الجارية ومنها تشكيل « حكومة الشباب » التي اريد منها القيام بدور ديماغوجي ومحاولة امتصاص النقمة التي تعم اوسع اوساط الجماهير الشعبية ولا سيما اوساط الشباب والطلاب ، وذلك تحت ستار ادعاء التجاوب مع امالها ومطامحها . وليست المشاريع التي طلع بها وزير الانباء والتربية غسان تويني الذي يحمل لواء الدعوة لتجديد اداة الحكم واصلاح الادارة باسلوب اميركي مخادع واهداف احتكارية بعيدة عن هذا الموضوع .

وتدخل في هذا الاطار مشاريع تحويل الاذاعة الى مؤسسة مستقلة تساهم فيها الرساميل الخاصة ، وكذلك جعل « وكالة الانباء الوطنية » مؤسسة تملكها بشكل مشترك الدولة ونقابة الصحافة . كما ذكر بان الدولة على وشك الترخيص بانشاء محطة تلفزيونية ثالثة يقال ان وراء بعض الذين سيصدر الترخيص باسمهم رساميل اميركية ..

وهناك ايضا مشروع دمج الصحف الذي بعثت الحياة فيه مجددا بتشجيع من الدولة ويهدف المشروع الى تركيز ملكية المؤسسات الصحافية في ايدي كتل احتكارية اجنبية بواجهات لبنانية . وهذا المخطط يدخل في صميم اهداف الهجمة الامبريالية الجديدة . قد يتساءل بعضهم عما اذا كان ثمة فرق جوهري بين وجود اجهزة الاعلام الاساسية الراديو ، التلفزيون ، الوكالة الوطنية للانباء في ايدي الدولة ، وهي من نعرف من حيث خضوعها للنفوذ الاجنبي ، وبين وضعها في ايدي الشركات الخاصة التي تختبىء وراءها الدوائر الامبريالية .

والواقع ان الفرق قائم وان لم يكن اساسيا ، ذلك ان سياسة الدولة الاعلامية تتاثر بالتناقضات القائمة فيما بين فصائل النظام واجنحته المتصارعة على السلطة والنفوذ . ولما كانت هذه السياسة تتبدل وتتغير بتبدل العهود والحكومات ، فهي لا تشكل قاعدة ثابتة ومستمرة للتوجيه الاعلامي . في حين أن الامر هو غير ذلك عندما تستقر مقدرات مثل هذه الاجهزة في ايدي مؤسسات راسمالية احتكارية مرتبطة بسياسة الدول التي تمارس نفوذها في هذا البلد ولا سيما الولايات المتحدة الاميركية . ففي هذه الحالة تصبح وسائل الاعلام — خصوصا اذا ما شملت الحقل الصحفي بعد احكام الطوق حوله عن طريق مشروع الدمج — اداة توجيه وسيطرة فكرية يمكنها ان تلعب دورا اساسيا في التحكم بسياسة هذا البلد وفرض المواقف المطلوبة على كافة قوى النظام المتصارعة في داخله .

وما نراه الان من حياة ديمقراطية شكلية مزيفة لا يتنافى ابدا مع المخططات الموضوعة من اجل ضرب الحركة الجماهيرية والقوى الثورية الصاعدة ، وتمهيد الاجواء لضرب حركة المقاومة التي تسير جنبا الى جنب مع محاولات احتوائها وترويضها ، وبالتالي المجيء ، بممثل عنها الى مائدة المفاوضات مع العدو يوقع مع ممثلي الانظمة العربية الاخرى على وثيقة الحل السلمي . فقد اكدت التجارب العديدة ان مثل هذه الاجواء « الديمقراطية » تستخدم دائما كغطاء لتمرير المشاريع والمخططات المشبوهة .. كما ان من يراقب نشاطات وسائل الاعلام في هذه الفترة يتلمس بجلاء المخطط الخبيث والمدروس الذي تتكرر فصوله يوميا من اجل تشويه سمعة المقاومة وعزلها عن الجماهير وتيئيس الناس منها، في الوقت الذي تسلط فيه محطات التلفزيون والاذاعة والصحافة المرتبطة الاضواء على الملك حسين وسائر الحكام العرب السائرين في طريق الحل السلمي . وفي ذات الوقت تجاهلت وسائل الاعلام التفاصيل المذهلة عن لقاءات ملك الاردن السرية مع الون نائب رئيسة وزراء العدو .

ان الخمسة ملايين دولار التي سلمتها اميركا للبنان تلبية لطلبه العاجل من اجل تعزيز « قوات امنه الداخلي » . لن تلبث ان تظهر نتائجها للعيان قريبا .. فالمساعدة مشروطة بالعمل على « اقامة قاعدة داخلية للبحث المسؤول عن السلام » ، كما قال نيكسون في رسالته الى الكونغرس. ولتحقيق هذا « السلام » لابد من تعبيد طريقه بدماء « المشاغبين » الذين يرون في « الحل السلمي » استسلاما مهينا للعدو وتصفية نهائية للقضية الفلسطينية وخيانة وطنية كبرى .

بقلم : حسن فخر

إضرابات

إضراب عمال التنظيفات المزمن

تكرار المطالب وتكرار الوعود

هذه المرة: العمال لن يصدقوا وسيستمروا باضرابهم

منذ عشرين عاما وعمال التنظيفات يدخلون الاضراب تلو الاخر وراء قيادات لا علاقة لها بمهنتهم . وتتكرر الوعود المبذولة لهم .. وفي كل مرة ينتهي الامر بتسوية بين القيادة التي تدعي تمثيلهم والدولة « العاجزة » عن تلبية مطالبهم !.

عام ١٩٥٠ ، وكانت اجرة العامل ليرتين، قاد اضرابهم مصطفى العريس وراء مطلب : زيادة الاجر ليرة واحدة . ونظم العمال آنذاك مظاهرة وصلت « سوق الهال » — ساحة رياض الصلح حاليا — حيث تعرضت لقمع السلطة واعتقل بعض العمال .. فتوقف الاضراب ولم يحصلوا على الزيادة .

ثم تابعت العمل لجنة من بينهم ، لم تجد امامها غير الاتصال ببعض زعماء الاقطاع السياسي (احمد الاسعد ، رشيد بيضون ..) في محاولة للوصول الى الدولة من خلالهم . وتلقف عدنان الحكيم مشكلة عمال التنظيفات عام ١٩٥٦ — وكان آنذاك سياسيا ناشئا — وبدأ يفاوض الدولة بأسمهم . ونفذ العمال اضرابا لمدة سبعة أيام حصلوا بعده على زيادة في اجرهم اليومي مقدارها ليرة واحدة دفعها الكثيرون منهم رسم اشتراك في حزب النجادة !.

وعاد العمال الى الاضراب عام ١٩٥٧ ولم يكتفوا هذه المرة بمطلب زيادة الاجر (ليرة واحدة) بل رفعوا ايضا مطلب التثبيت . واستمر الاضراب ستة عشر يوما اعتقل خلاله ٣٠٠ عاملا بينهم وصدرت مذكرات توقيف بحق اثني عشر اخرين سجنوا لمدة ثلاثة أشهر (حسين بدران ، مصطفى غزاوي، سليمان عز الدين ..) واعتقل عدنان الحكيم نفسه . وقد تميز ذلك الاضراب بالعنف الذي رافقه اذ كسر العمال سيارات البلدية واصطدموا بالشرطة ، ليحصلوا في النهاية على الليرة التي طالبوا بها بينما ظل مطلب التثبيت عالقا .

وحين وصل عدنان الحكيم الى مقعد النيابة بعد أن استغل قضية عمال التنظيفات بما يكفي للحصول على اصواتهم ، انقطعت صلة « النضال » بينه وبينهم ولم يعد يلقاهم الا في المناسبات الانتخابية .

وبعد عام ١٩٥٨ عادت اللجنة نفسها ، التي برزت في الاضرابات السابقة ، تتابع عملها بالاتجاه القديم نفسه : الاتصال بزعماء الاقطاع السياسي ومناشدتهم التدخل لصالح العمال لدى الدولة (بيار الجميل ، صائب سلام الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك) .

وقد استطاع العمال المياومون الدائمون تحقيق بعض المكاسب اذ بدأت تدفع لهم اجرة ايام الاعياد والاحاد والعطلة السنوية. ولكن كلفة المعيشة كانت ترتفع بينما تزداد قيمة الاجر الفعلي للعمال تدهورا ، والبلدية تشدد من استغلالها لهم وتزيد في قهرهم عبر الوكلاء والمفتشين والتقارير ، كل ذلك وهم يتابعون الاتصال برجال الاقطاع السياسي دون جدوى حتى عام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ حيث التقوا بالشيخ محمد عياد بواسطة اللجنة القديمة نفسها .

اضراب ١٩٦٨

بعد اتصالات عقيمة قام بها الشيخ عياد مع المسؤولين بدأ العمال اضرابهم في ١٤ حزيران ١٩٦٨ لتحقيق المطالب التالية :

١ — التثبيت

٢ — التعويضات العائلية

٣ — زيادة ليرة على الاجرة

٤ — زيادة العطلة السنوية الى ٢٢ يوما .

٥ — وضع التقارير الطبية منقبل المصلحة.

ولم يرافق ذلك الاضراب اي شكل من اشكال التحرك الجماعي او الجماهيري . اذ بينما الشيخ عياد يفاوض الدولة كان العمال يكتفون بالاجتماع من وقت لأخر في مركز الجمعية التعاونية الخيرية في « الخندق الغميق » ليطلعوا على نتائج المفاوضات وليعودوا الى الانتظار في منازلهم من جديد .

وبالنتيجة اضطرت الدولة لتلبية اجزاء من المطالب التي رفعها العمال :

١ — اصبحت العطلة السنوية سبعة عشر يوما فحسب ضمنها يوما الاحد اللذان يتخللانها اي ان العطلة اصبحت عمليا خمسة عشر يوما.

٢ — أدخلت على الاجرة زيادة مقدارها ليرة واحدة : نصفها يضاف الى الراتب الذي يحسب على أساسه تعويض نهاية الخدمة ونصفها الاخر يدفع دون ادخاله في أساس الراتب .

٣ — بالنسبة للتقرير الطبي اشترط للاعتراف به من قبل المصلحة ان يقوم العامل بابلاغها حالته المرضية قبل الذهاب الى الطبيب ، والا حرمته من المساعدة . كما أنه لم يعين أي وقت محدد يتوجب على المصلحة خلاله ان تدفع للعامل المريض نفقات العلاج التي تحملها . وهي على أي حال لا تدفع له — وبعد وقت طويل — الا ٧٥ بالمئة من النفقات .

اما المطلبان الاخران : زيادة التعويضات العائلية من ٦٠ الى ٩٠ ليرة ، والتثبيت ، فان أيا منهما لم يتحقق . وقد عمدت البلدية خلال ذلك الاضراب الى الاستعانة بعمال جدد اطلقت عليهم اسم « عمال الاضراب » ، في محاولة للتهويل على المضربين بالصرف من الخدمة . ولم يكن «عمال الاضراب» ، بالاضافة الى العمال المؤقتين الاخرين ، يحصلون سوى على أجرهم اليومي اذ ان الشروط الخاصة بالعمال المياومين الدائمين لا تسري عليهم .

وبالاضافة الى ذلك استطاعت الادارة ان تستدرج جزءا من اللجنة (عبد الكريم جزيني ، محسن علوية ، عباس الدر ، عبد المنعم فقيه ، علي مونس ، موسى عجمي) (١) الى صفها بعد أن وزعتهم على اماكن عمل مريحة نسبيا . كما دفعت البلدية لعمال التنظيفات، دون عمال الاشغال والمؤقتين وعمال الاضراب، اجرة أيام الاضراب الخمسة .. مما ادى الى احداث انقسام في صفوف الشغيلة لعب دوره ، بالاضافة الى تردد الشيخ عياد ، في زعزعة الاضراب فتوقف .

(١) — بعض اصحاب هذه الاسماء هم أنفسهم الذين حاولوا كسر الاضراب ورفعوا السلاح في وجه العمال المضربين .

الاضراب الحالي

بعد ذلك الاضراب شكل العمال لجنة جديدة باشراف الشيخ عياد لمتابعة قضاياهم . وقد قبض المياومون الدائمون مبلغ الـ ٤ بالمئة من الراتب كغلاء معيشة بموجب مرسوم ١٩٦٨ الا انهم لم يحصلوا على الـ ٣٫٨٥ ، وتلقوا وعدا من البلدية بتنفيذ هذا البند في اخر العام الحالي .

ولكن البلدية ما لبثت ان امتنعت عن التنفيذ وحصرت الزيادة ، مؤخرا ، بالموظفين دون سواهم . مما دفع العمال الى المطالبة بالزيادة لانفسهم بواسطة الشيخ عياد ولكنهم لم يلقوا اية استجابة ، فتداعوا الى اجتماع عقد نهار الاحد ٢١ — ١١ — ٧٠ . ورغم محاولات التهدئة التي قام بها الشيخ عياد قرر العمال اعلان الاضراب رافعين مطلب التثبيت الذي ينطوي تحقيقه على تلبية معظم مطالبهم . كما تقدموا بمطالب عدة من البلدية اهمها :

١ — التعاونية المدرسية : اعطاء منحة تعليم مقدارها ١٥٠ ليرة سنويا عن كل ولد .

٢ — جعل تعويض الصرف بنسبة شهر عن كل سنة حتى السنة العاشرة ، وشهرين عن كل سنة حتى السنة الخامسة والعشرين .

٣ — الغاء سقف التدرج المالي ورفعه من ١٠ ليرات الى ١٥ ليرة بحيث يصبح الحد الاقصى للراتب ٤٥٠ ليرة بدلا من ٣٠٠ ليرة كما هو حاليا .

٤ — الغاء كلمة اجير لما تتضمنه برأيهم من اهانة واذلال .

٥ — حصر تعيين الوكلاء من بين العمال فقط .

٦ — رفض تخويل المفتش صلاحية الحسم من اجرة الشغيل قبل البحث مع الوكيل وموافقته .

٧ — دفع اجرة أيام الاضراب السابق لكل الشغيلة وخاصة عمال الاشغال .

٨ — دفع اجرة ايام الاضراب الحالية لكل الشغيلة الدائمين والمؤقتين وعمال الاضراب وعمال الاشغال .

٩ — الامتناع عن التنكيل بالعمال بعد الاضراب وخاصة الناشطين منهم خلال الاضراب بنقلهم الى أماكن عمل مرهقة ومذلة.

١٠ — دفع قيمة التقرير الطبي مع الراتب مباشرة .

امام كل هذه المطالب اعلنت البلدية أنها قررت اعطاء العمال الزيادة المطلوبة (٣٫٨٥) وانها رصدت لذلك مبلغ مليون ليرة الا ان مجلس الوزراء لم يبت بالامر . ولم يكن هذا الاعلان الا محاولة للالتفاف على المطلب الاساسي : التثبيت . وقد ادعت البلدية ان كل مياوم يعمل لديها هو مثبت عمليا ! وواضح تماما ما في هذا الادعاء من مغالطة. اذ ان المياوم لا يتمتع فعليا « بالميزات » التي تعود للموظف المثبت : المنح المدرسية والطبية التي تقدمها تعاونية الموظفين ، تعويض نهاية الخدمة بنسبة شهر عن كل سنة حتى السنة العاشرة وشهرين عن كل سنة حتى السنة العشرين من الخدمة .. الى ما هنالك من « ميزات » . ثم ان العمال المياومين يطالبون بالتثبيت لكي يتخلصوا اساسا من تهديد الرؤساء لهم بالصرف من الخدمة في اي وقت وليطمئنوا فعلا ان المستقبل لن يحمل لهم البطالة والجوع والتشريد عند كل «مخالفة».

ورغم التشويه المتعمد الذي انطوت عليه تصريحات المسؤولين في البلدية ، فان الشيخ عياد — وكذلك اللجنة — لم يدل بأي توضيح يكشف للعمال وللرأي العام زيف تلك التصريحات وحقيقة اساليب التسويف والتعنت التي تبديها الحكومة بحجة « ضرورة درس الموضوع » ! وكأن مطالب عمال التنظيفات قد هبطت على المسؤولين فجأة ، وكأن الاعوام العشرين الماضية من المطالبات والاضرابات والوعود المتكررة لم تحمل اي توضيح « للمطالب المعقدة » التي تريد الحكومة الاستنجاد بخبراء « الدرس » لفك رموزها !

وقد رفضت اللجنة ، التي تسترشد بتوجيهات الشيخ عياد ، اقتراحا بتشكيل « لجنة اتصال بالاجراء في وزارات الدولة وبالطلبة لتنويرها حول اضراب عمال التنظيفات ودوافعه وطلب مساندتها . بل أن الامر وصل الى حد الامتناع عن الاتصال بعمال بلديات طرابلس وصور وصيدا بحجة أن « الدولة منا وفينا » كما يقول الشيخ عياد . ولم يجر أي تنسيق حتى مع عمال بلديات الضواحي التي أيدت الاضراب ورفعت مطالب مشابهة .

وكانت اللجنة ترفض دائما تجمع العمال في المكان الذي اعتادوا اللقاء فيه وتحثهم على التفرق « لان اضرابنا سلمي » ولا تقدم لهم اية معلومات عن وجهة الاضراب الفعلية غير تكرار القول « ان الاضراب مستمر ولينصرف كل عامل الى بيته » ... هكذا دون اي اعلام للشغيلة بحقيقة ما يحدث وما يمكن ان تتطور اليه الامور . وكل ذلك كي يبقى مجال التراجع مفتوحا . وهذا ما بدأ يحدث فعلا اذ أن مطلب التثبيت — الذي يصر عليه العمال والذي شكل محور الاضراب اصلا — بدأ يتحول على يد اللجنة الى دعوة للاكتفاء بوعد علني من رئيس الحكومة بدرسه بعد العاشر من كانون الاول المقبل .

ان الصعوبات التي يعانيها الاضراب حاليا ليست بعيدة عن طبيعة الاوضاع الخاصة التي يتسم بها قطاع مثل قطاع عمال التنظيفات . فمشكلات التفكك وغياب قاعدة عمالية ثابتة تستطيع ممارسة ضغط منتظم وانعدام المهارة التي يمكن أن يحتمي بها العمال في وجه عمليات التسريح الواسعة التي قد تلجأ اليها الدولة ...... كلها مشكلات مرتبطة بنوع العمل الذي يمارسه شغيلة التنظيفات وبشروطه الخاصة . يضاف الى ذلك أن انتهاء نضالات العمال ومطالباتهم المتكررة على أبواب الاقطاع السياسي انما يعكس طبيعة الوضعية الاجتماعية التي ما زالت تسم قطاعات عمالية هامشية مثل قطاع التنظيفات .

ومن هنا تاتي الجهود المبذولة لتنظيم الاضراب في ظل قيادة متماسكة نسبيا وتحت رقابة العمال انفسهم بحيث تتوفر لهم امكانية التجمع الدائم والمشاركة الفعلية بتسيير شؤون الاضراب ، تأتي هذه الجهود كمحاولة لتعويض التبعثر الذي بدأت اثاره تظهر على حركة الاضراب . كما أن العمل على استقطاب تاييد قوى اخرى من العمال والمستخدمين انما يشكل هو أيضا — بالاضافة الى تمكين عمال التنظيفات من تسلم زمام قضيتهم بانفسهم — محاولة لتدعيم اضراب يستمر وسط صعوبات شديدة .



عمال التنظيفات يرفضون المساومة والتسويف والحلول الوسط ..

مع عمال التنظيفات في المطار

بينما كان عمال تنظيفات بيروت مستمرين في الاضراب الذي أعلنوه مساء الجمعة ٢٠—١١ من أجل انتزاع حقوقهم في التثبيت وزيادة الاجور والضمانات الصحية والاجتماعية . اعلن اكثر من مئة عامل تنظيفات في مطار بيروت اضرابا من أجل مطالب مشابهة بدأ صباح الاثنين وعلق مساء الثلاثاء لمدة عشرة أيام كمهلة أعطيت للمسؤولين كي ينفذوا وعودهم على بركة الشيخ محمد عياد . وقد حبس العمال في المخازن اثناء الاضراب حيث اعتصموا وامتنعوا عن الاكل وانهار أحدهم .

وفي لقاء مع مجموعة واعية من هؤلاء العمال تيسر لنا ان نتعرف الى المشاكل الاساسية التي يعانون منها . فعمال التنظيفات في المطار فئتان : دائمة (من عمال مياومين دائمين حوالي الـ ٤٠) ومؤقتة (حوالي ٧٥) يقومون جميعا بالعمل ذاته ، وهم مهددون دوما بالطرد ولذا فانهم يعتصمون بالصبر والطاعة والسكوت عن حقوقهم . وتعمد مصلحة التنظيفات في المطار الى استغلال حالتهم هذه لتفريقهم ولجم تحركاتهم . فما ان أعلن هؤلاء اضرابهم حتى اجتمع بهم رئيس مصلحة التنظيفات وطلب من الدائمين الخروج ، وانفرد بالمؤقتين يهددهم بالصرف ويشبههم بعمال المرفأ الذين يأخذون « نمرة » من شيخ العمال كي يشتغلوا يوميا . وبالطبع رد العمال المؤقتون انهم على خلاف عمال المرفأ لبنانيون ويعملون العمل ذاته عند رب عمل لم يتغير منذ سنوات . يشتغل عمال تنظيفات المطار مقسمين بالتناوب على ثلاث فرق ١٢ ساعة متواصلة يتبعها ٢٤ ساعة راحة . ولا يعطلون ابدا لا في ايام الاحاد ولا في الاعياد جميعها ولا يمنحون فرصا سنوية ولا تحسب لهم ايام المرض . وكان العمال منذ سنة ١٩٦٠ وعلى مدى خمس سنوات تقريبا يمنحون يوم فرصة واحد في اسبوع، وتقبض اجرة الشهر كاملة . بعدها ، أيام الوزير جورج نقاش ، طلب من العمال أن يعطلوا يوم الاحد على أن يحسم اجره . فكانت النتيجة : خسارة اجرة ٨ أيام عمل . ولكن العمال ما لبثوا ان تحركوا فسمح لهم بالعمل يوم الاحد كي يقبضوا اجره ، وبذلك يكونون قد حرموا من يوم الفرصة الاسبوعية. اخيرا استطاع العمال أن يحصلوا على يوم فرصة واحد في الشهر يدفع اجره . ويجمع كل العمال على ضرورة الانتهاء من الوضع المزري المتمثل بالاحتقار الشديد الذي يعاملون به والمتمثل بوضعهم داخل المطار وبمعاملة الموظفين ورجال الامن لهم .

ففي المطار قاعة تحت الارض ، مهيأة اصلا لتكون ملجا او مخزنا ، يطلق عليها « مكتب العمل » وتستعمل كغرفة راحة للعمال . فيهذا المخزن يبدل العمال ملابسهم ويتناولون طعامهم ، غير أنه لا يوجد فيه لا مغسلة ولا مرحاض ولا كرسي او أي شيء مالوف في هكذا حالات .. وللحقيقة هناك خزائن عتيقة لم تعد تصلح لغرف الموظفين يلقى بها في هذا المخزن وتستعمل لايواء الثياب والصراصير . ويستعمل العمال علب الكرتون ليجلسوا وياكلوا عليها .

اما الملابس فتقدم جاهزة ومن أردأ الانواع وبها يبدو عمال التنظيفات كلاعبي السيرك فهي سرعان ما تصبح فضفاضة وتقصر مع الغسيل ويبهت لونها .. ومع ذلك الويل لمن لا يلبسها .

ويعامل عمال تنظيفات المطار كخدم لدى الموظفين ورجال الامن . اذ يطلب هؤلاء منهم ان ياتوهم بالقهوة والمرطبات وكثيرا ما يشتمونهم اذا لم يطيعوهم ويقومون بكل الوسائل لتوسيخ الارض (دوس اعقاب السجائر ، اراقة القهوة والمشروبات على الارض ..) ومن طول شكوى العمال امرهم لرئاسة المطار اضطرت هذه ان تصدرتعليمات تنص على ضرورة الامتناع عن القيام بهذه التصرفات ، ولكن التعليمات بقيت حبرا على ورق .

ويزيد التفتيش الطين بلة ، اذ يستعمل المفتشون الخسم في كل شاردة او واردة (في حال التأخير ، او المرض او عدم ارتداء اللباس الرسمي ، او وجود ورقة أو عقب سيجارة على الارض ..) ولا يستطيع العامل شيئا في وجه ذلك اذ ان اي افادة عمالية لا تؤخذ بعين الاعتبار ، عفوا .. بل تقابل باحتقار لا حد له .

وللمحاسب الذي ياتي باجور العمال دور يلعبه ايضا ليزيد حالة العمال سوءا ، ففي الحين الذي يدق فيه صاحب البيت وصاحب المدرسة والدائن .. باب العامل في مطلع كل شهر لا يقبض العامل معاشه قبل العاشر والثاني عشر منه ، اما معاش العائلة فيبقى حتى ٢٢ و ٢٥ منه . هذا اذا لم ينرفز المحاسب فيطوي حقيبته لاي سبب يرتئيه ويمضي دون ان يستطيع العمال ان يفعلوا شيئا .

وبالمناسبة فان العمال كانوا قد حصلوا نتيجة احد اضراباتهم على زيادة ليرة على اجرهم اليومي فأصبح ٧ ليرات ، ولكنهم لا يقبضون حتى اليوم أكثر من ٦٤٠ قرشا ، ويتساءلون عن الستين الباقية . ربما انهم يعملون بالتناوب على ثلاث فرق ليلا نهارا . فان ساعات الليل التي هي باعتراف قوانين العمل تساوي ضعفي ساعات النهار اجرا ، مع ذلك فان المصلحة لا تعترف لهم بهذا الحق . هذا هو الوضع . والعمال يعونه بدقة . ومن أجل حل المشاكل جميعا قاموا باضرابات سابقة لم يحصلوا بنتيجتها على غير الوعود . ففي سنة ١٩٦٥ قاموا باضراب مع عمال تنظيفات بيروت ، وحلوا الاضراب بناء لطلب الشيخ الوقور محمد عياد . سنة ١٩٦٨ ومع عمال بيروت كذلك اضربوا يوما واحدا وأسرعوا الى حل الاضراب بناء لطلب الشيخ الوقور محمد عياد كذلك . وأخيرا هذا الاسبوع اعلنوا اضرابهم مع عمال بيروت ثم عادوا فعلقوه ١٠ ايام بناء لطلب الشيخ الوقور ذاته . هكذا بدون اي ضمانات سوى وعود المسؤولين وبركة الشيخ المذكور اعلاه .

وعمال تنظيفات المطار يدركون ان منطقة عملهم حساسةجدا لمركزها السياحي والتجاري. ولكن بدل ان تكون اهمية هذه المنطقة تستعمل لصالحهم ، للضغط على المسؤولين فانها استعملت بالعكس لاعادتهم الى العمل فقد كانت هذه النقطة هي التي شدد عليها الشيخ عياد لارجاعهم الى عملهم !

وعمال تنظيفات المطار يدركون ، ومن خلال تجاربهم ، ان عمال تنظيفات بيروت يشكلون سندا كبيرا لا غنى لهم عنه . ولكن بدل أن تكون المصالح المشتركة هي أساس كل تحرك ، وأن يكون التضامن ميزته الرئيسية، فقد علق عمال المطار اضرابهم ورفاقهم في بيروت في « عز » الاضراب واكتفوا بما نقله الشيخ عياد لهم من أن رفاقهم في بيروت يقدرون ظروفهم ويوافقون على تعليقهم الاضراب !.

ان عمال تنظيفات المطار بدأوا يعون ان تنظيمهم النابع منهم هو القادر الوحيد على تحقيق مطالبهم والضمان الاساسي لعدم القبول بالوعود او الوثوق بالبركات .

ان عمال تنظيفات المطار بدأوا يتحركون باتجاه تشكيل لجان مندوبين عنهم (٣أو ٤ عمال عن كل فرقة) منتخبين من جمهور العمال وخاضعين لمراقبتهم وممثلين لمصالحهم ومطالبهم .

ان هذا التنظيم الديمقراطي هو القادر وحده على انتزاع حقوق عمال تنظيفات المطار وهو الضمان لتلاحم تحركاتهم مع غيرهم من العمال والمستغلين والضمان لعدم تسويف المطالب وللاحقتها وانتزاعها .

السودان : العسكريون والشيوعيون

من المؤكد ان الحزب الشيوعي السوداني لم يلعب دورا مباشرا ، تحضيرا او مشاركة ، في حركة العسكريين الوطنيين التي اطاحت بالحكم السوداني المرجعي (تحالف الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الامة) يوم ٢٥ ايار عام ١٩٦٩ . لكن هذه « الحركة التصحيحية » لثورة ٢١ تشرين الاول عام ١٩٦٤ ، على الحكم العسكري الديكتاتوري الذي كان يقوده الفريق ابراهيم عبود ، كما يعتبرها الحكام الجدد ، كانت مدفوعة باعتبارات كافية لاشراك الشيوعيين في السلطة الجديدة: فالحزب الشيوعي يشكل اقوى التنظيمات التقدمية في السودان واحد اقوى الاحزاب الشيوعية العربية وهو ذو قاعدة شعبية صلبة نسبيا بين صفوف الطبقة العاملة والفلاحين والهيئات المهنية (محامين ، مهندسين ..) ، كان العسكريون يفتقرون لها في اطار جهاز حزبي منظم ، كما لعب الحزب الشيوعي دورا اساسيا في ثورة اوكتوبر (تشرين الاول) ضمن « الجبهة الوطنية المتحدة » التي اطاحت بحكم عبود عام ١٩٦٤ مكن الحكومة التي تشكلت عام ١٩٦٥ برئاسة محمد محجوب ما لبثت ان حلت الحزب الشيوعي والغت عضوية نوابه في الجمعية التأسيسية (وهو القرار الذي عارضه بابكر عوض الله حينذاك بصفته رئيسا للمحكمة العليا) ، كما لم يتميز تاريخ الحزب بالصراعات ضد الاتجاهات القومية (ولا سيما حول القضية الفلسطينية) التي ينتمي اليها العسكريون في الحكم الجديد ..

بالاضافة الى ذلك كانت المسائل المتعلقة ببرنامج التنمية الاقتصادية (تدخل الدولة في الاقتصاد) والاتجاه نحو التعاون مع الدول العربية المتحررة ، ولا سيما ج.ع.م ، والبلدان الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفياتي ... تشكل بمعظمها ، الى هذا الحد ام ذاك ، قواسم مشتركة بين الحكم الجديد والشيوعيين .

هذه الاعتبارات التي املت على العسكريين ضرورة اشراك الشيوعيين في الحكم ، لم تمنعهم من الاعلان مرارا ، ومنذ اليوم الاول لاستلامهم السلطة ، عن تصميمهم « تصميما لا هوادة فيه على ازالة عهد الاحزاب البغيض الى غير رجعة .. ومناهضتهم « لكابوس الحزبية البغيض » ! (من خطاب بابكر عوض الله رئيس الوزراء بعد حركة ٢٥ ايار) . ومن هنا كان تقدير الحكم الجديد لمسالة اشراك بعض الشيوعيين في الحكومة الاولى (جوزف جرنق وفاروق ابو عيسى ومناصرون اخرون) بانه اختيار تم على « على اسس شخصية



المقدم بابكر النور

بحتة وتقديرا لكفايات وطاقات ... »(١) .

والواقع ان الخلاف الذي انفجر داخل الحزب الشيوعي السوداني بين الوزراء الذين قبلوا الاشتراك في الحكومة على هذه « الاسس الشخصية » وبين امينه العام عبد الخالق محجوب لم يكن خلافا « شكليا » حول الاسلوب الذي تم به الاشتراك كما حاول الحكم ان يصور ذلك (تضايق المكتب السياسي للحزب لانه لم يتم الاتصال به بشأن الاشتراك !) ، ذلك ان هذه «الاسس» كانت تطال مسألة وجود واستقلالية الحزب الشيوعي مباشرة .. وهو ما سيتضح فيما بعد . ومن هنا فان الشرط الذي وضعه الشيوعيون لاشتراكهم في الحكومة بعدم اذابتهم في السلطة تحت شعار « التحالف بين القوى التقدمية والعسكريين الوطنيين »، لم يعكس في الحقيقة التوازن الفعلي القائم بينهم وبين العسكريين بقدر ما كان هذا «الشرط» مطلبا لم تتوفر له منذ البداية الاسس القادرة على نقله الى حيز الواقع : فالسلطة الحقيقية كانت في يد « مجلس قيادة الثورة » (المؤلف من تسعة عسكريين ومدني واحد هو عوض الله) الذي جمع كافة الصلاحيات التي كانت عائدة الى المؤسسات التي تم حلها (الجمعية الدستورية — مجلس الرئاسة ...)

بقي مطلب ضمان استقلالية الحزب « محور العلاقة بين الشيوعيين والسلطة » وهو المطلب الذي تمسك به الجناح الاكثري داخل الحزب الذي مثله امينه العام عبد الخالق محجوب ، مستفيدا من تجربة الاحزاب الشيوعية الاخرى مع « الانظمة التقدمية » (مصر ، الجزائر ، سوريا ، العراق ...) بينما محض الشيوعيون تأييدهم للحكم الجديد باعتباره احد الانظمة التقدمية العربية المعادية للامبريالية والسائرة في طريق التطور اللاراسمالي . بينما كانت اعتبارات العسكريين ، يضاف اليها ضغوط التيارات القومية والدينية المحتجة على الحجم الذي يشغله الشيوعيون في الحكومة ، تتناقض فعليا مع تاكيد الشيوعيين على استقلاليتهم ، لانهم لم يكونوا يرغبون ان يبقى الحزب الشيوعي

المرائد هاشم العطا

بشكل قاعدة حكمهم الشعبية ، وهو القوة الشعبية المنظمة الوحيدة ذات الوزن الفعلي: ويذكر أن مجلس قيادة الثورة لم يكن يتوقع أن تأتي التشكيلة الوزارية الاولى التي الفها بابكر عوض الله بهذا الحجم من الشيوعيين كما أن عداء القوى القومية (الناصريون ، القوميون العرب ، البعثيون القوميون ...) التقليدي والمعهود كان يمارس تاثيره على المجلس يضاف اليه ما تقوم به بعض قادة التجمعات بابلاغ النميري « انها مع الثورة ولكنها ضد الحزب الشيوعي وسيطرته على اجهزة الدولة » ! (٢) .

وبالطبع يضاف الى جملة هذه الاعتبارات ما يشكله وجود الشيوعيين في الحكومة من عامل استغلال الاتجاهات القومية والدينية للمشاعر الدينية للقسم غير المنحاز من الشعب السوداني والشك في اوساط رجال الاعمال..

هذه الاعتبارات التي حكمت علاقة العسكريين في السلطة مع الشيوعيين (التمسك بالاستقلالية من جانب الشيوعيين، اتجاه تحديد مشاركة الشيوعيين في السلطة ، مضافا اليها ضغوط الاتجاهات القومية والدينية ، من جانب العسكريين) شكلت المدخل الاساسي لما اثاره الحكم السوداني ، منذ البداية ، من اتجاه لانشاء تنظيم سياسي واحد وعريض على غرار الاتحاد الاشتراكي في مصر ، ولا سيما الحزب الشيوعي ، تحت لوائه بعد ان تحل نفسها بالطبع : «فالعسكريون، على ما يقول النميري ، يشكلون القسم من الوطن الاكثر وعيا والافضل تنظيما وايضا الاكثر اخلاصا للمصالح الشعبية » (٣) .

ويبدو ان الظروف السياسية الراهنة ، السودانية (وبخاصة الصلابية النسبية



الرائد فاروق عثمان حمد الله

للحزب الشيوعي) والعربية (فترة انحسار الانظمة العربية الوطنية) جعلت من الصعب على الحكم السوداني تكرار التجربة التنظيمية الناصرية (التي تم الاقدام على اشكالها المختلفة في ظروف مد عربي وطني) ، يضاف الى ذلك ، وهذا هو الاهم ، ان التجربة الناصرية ابعد من أن تشكل نموذجا في العمل الشعبي المنظم يمكنه النجاح في ظروف اقل ملائمة نظرا للفشل الذريع لتجربة الاتحاد الاشتراكي في مصر التي لم تؤد الا الى تفتيت نسبي للاتجاهات اليسارية بشكل خاص بينما عجزت عن تشكيل نواة منظمة بديلة .

هذا دفع الحكم السوداني الى تبني حل مرحلي لتطلعاته التنظيمية باقامة الميليشيا الشعبية وانتدب قومي ناصري على راسها (العميد ذهب) ، دون أن يسقط من حساباته بالطبع مسالة اقامة التنظيم الواحد بانتظار الظروف الملائمة . فمثل هذا الاطار التنظيمي ، رغم هزالة التجارب المماثلة ، يستجيب في التحليل الاخير لمصلحة الحكم العسكري في حل ازمته باتجاه توسيع قاعدته التنظيمية خارج اطار الجيش على حساب شل القوى السياسية الفاعلة .

لاقى طرح اقامة التنظيم السياسي الواحد قبول تاييد عناصر اقلية داخل الحزب الشيوعي ولا سيما الوزراء الشيوعيين سوى أن مؤتمرا للحزب حسم الموقف باغلبية كبيرة لجهة رفض حل الحزب والتمسك باستقلاليته وتقدم بصيغة بديلة ، هي « جبهة القوى الثورية » تلعب فيها الطبقة العاملة الدور الاساسي والمحرك وتضم النقابات العمالية والفلاحية والتنظيمات التقدمية والاتحادات المهنية (محامين ، مهندسين ... الخ .).(٤)

هذه هي المقدمات العريضة التي حكمت العلاقة بين العسكريين في الحكم السوداني والشيوعيين : السلطة الحقيقية في يد عسكريين يقبلون عن ضرورة التحالف مع القوة الشعبية الوحيدة (الحزب الشيوعي) القادرة على تشكيل قاعدة شعبية منظمة لحكمهم ويحضرون من ناحية اخرى لتدجين هذه القوة والحد من استقلاليتها التنظيمية ، وحزب شيوعي حليف للسلطة ومشارك فيها يدافع في المقام الاول ، مستفيدا من تجارب مماثلة لاحزاب شيوعية عربية ، عن وجوده التنظيمي المستقل .

عبد الخالق محجوب

لقد كان طبيعيا أن تهتز هذه العلاقة لدى اي تغير في الاعتبارات التي املت على الحكم السوداني ضرورة التعاون مع الشيوعيين ، والواقع أن اعتبارات جديدة في هذا الاتجاه توفرت للحكم السوداني في فرصتين ولم يتاخر بالطبع عن استغلال معطياتها في علاقته مع الشيوعيين :

— بعد الانتصار على اليمين الديني في نيسان عام ١٩٧٠ (تصفية حركة الانصار في جزيرة « ابا » ومقتل زعيمها الهادي عبد الرحمن) شعر الحكم كفاية بالقوة لضرب قوى اليسار، وبالفعل اقدم على ذلك وان بشكل محدود (نفي عبد الخالق محجوب الى القاهرة) مستهدفا من ذلك الظهور بمظهر الموازن بين اليمين الديني و « اليسار المتطرف » (هذا الاتجاه للموازنة ذهب ضحيته من قبل بابكر عوض الله نفسه بعد التصريحات التي أدلى بها في اجتماعه بالطلبة السودانيين الذين يدرسون في برلين والتي قال فيها : « ان الثورة السودانية لا يمكن أن تسير الا بالتعاون مع جميع العناصر الثورية ومنها الشيوعية » . فقد أقدم النميري على تنحيته عن رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية وابقاه نائبا لرئيس الوزراء وعضوا في مجلس قيادة الثورة) .

— أما فرصة الحكم السوداني الاكثر ملاءمة لضرب الشيوعيين فقد كانت دون شك ما اعلن مؤخرا عن قيام الاتحاد الثلاثي بين مصر وليبيا والسودان . فلقد كان اتجاه الحكم السوداني نحو الدخول في الاتحاد الثلاثي يفترض بالضرورة اتباع سياسة داخلية تجاه القوى الحزبية ، ولا سيما الحزب الشيوعي ، متجانسة مع سياسة النظامين الاخرين وخاصة لجهة ضرب قوة الحزب الشيوعي. وهذا ما دفع الشيوعيين السودانيين الى معارضة قيام اي شكل من « الوحدة العربية » معتبرين الظروف الراهنة غير ناضجة لذلك ، ورفعوا شعارا بديلا هو « التضامن العربي ضد الرجعية والامبريالية»، والواضح ان دافعهم الى ذلك هو أن قيام اي شكل من الوحدة بين الانظمة الثلاثة : (ج.ع.م. ، ليبيا والسودان) سيستتبع تعميم تجربة ج.ع.م على السودان لجهة حل الحزب الشيوعي وانضوائه في اطار تنظيمي مشابه للاتحاد الاشتراكي في مصر ، (وهم يذكرون في ذلك تجربة الوحدة المصرية — السورية عام ١٩٥٨ مع الحزب الشيوعي السوري) .

وبالفعل فان الحكم السوداني انطلق مباشرة بعد الاعلان عن قيام الاتحاد الثلاثي بحملة تمهيدية استهدفت ضرب الشيوعيين (ابعاد ثلاثة من اعضاء مجلس قيادة الثوره المؤيدين للشيوعيين واعفاء ضباط اخرين مناصرين للحزب من مناصبهم واعتقال عبد الخالق محجوب الامين العام للحزب). فالاعلان عن الاتحاد الثلاثي ، بالاضافة الى ما افترضه بالضرورة مما اسلفنا ، قد مد الحكم السوداني بقوة اكثر فعالية ، اي اكثر ديماغوجية ، من حزب اليمين الديني في السابق ، للالتفات صوب الشيوعيين .

هكذا فان المرحلة التي أملت على الحكم العسكري في السودان ضرورة التعاون مع الشيوعيين يبدو انها قد ولت : فالحكم غدا مستندا الى قاعدة عربية (الاتحاد الثلاثي) تؤمن له قبولا شعبيا عاما في الداخل ولا تغضب اليمين المعتدل ولا حتى اليمين الديني (بالمقارنه مع ما يثيره مع الشيوعيين لدى هذا اليمين) ، كما أن علاقته ع الاتحاد السوفياتي، كما توضح تجارب اخرى ولا سيما التجربه المصرية ، لا يقررها في التحليل الاخير تعاونه او عدمه مع القوى الشيوعية (٥) ، وأخيرا فان برنامجه الاقتصادي والاجتماعي لم يشكل من قبل اساسا لمثل هذا التعاون لانه بالتحديد يحظى بتأييد الشيوعيين ولا يفترض بالضرورة مشاركتهم في الحكم (٦) .

في هذا الاطار لن يجدي بالطبع مواجهة مواقف الحكم السوداني من الشيوعيين باستنكار خجول او بصياح الغريق بان « ارفعوا الايدي عن الشيوعيين في السودان » ولا حتى بالحديث الغائم عن « استقلاليه الحزب » او ما شابه من المواقف الافلاطونية . فالاعتبارات التي تقف وراء موقف الحكم السوداني من الشيوعيين هي في التحليل الاخير اعتبارات سياسية بعيدة المدى تتناول مصالح النظام العامة وهي تفترض بالتالي مواجهتها بمعالجات ومواقف سياسية .

---

١ — التصريح الكامل لبابكر عوض الله بشأن توضيح قضية التعاون مع الشيوعيين هو التالي : « نحن لم نختر الحزب الشيوعي ابدا لان الحزب الشيوعي حلته حكومة الاحزاب قبل ثورة ٢٥ ايار ولو ان هذا الحزب كان موجودا عند قيام الثورة لحللناه . ثم ان في الحكومة شخصين كانا ينتميان الى الحزب الشيوعي قبل حله . الا انني اخذتهما على اسس شخصية بحتة وتقديرا لكفايات وطاقات في كل منهما . والوزيران هما فاروق ابو عيسى وجوزف كرنغ » (ملف « النهار » عن السودان) .

٢ — معلومات وردت في تقرير لجريدة « الانوار » (٩ تشرين الاول ١٩٦٩) . وورد في هذا التقرير نقلا عن النميري قوله في اجتماع مع احد قادة التجمعات الدينية : «نحن عسكريون ... لسنا شيوعيين او غربيين ولن نكون » ! . كما تتولى صحيفة « الايام » السودانية ، المعبرة عن الاتجاهات القومية والناصرية ، المطالبة بطرد الحزب الشيوعي من الحكم . ويبدو ان مجلس قيادة الثورة ، كما يلاحظ تقرير الانوار ، يؤيد النهج الذي تتبعه هذه الصحيفة . وواضح من مقالاتها العداء الذي تكنه للحزب الشيوعي كما في مقال رئيس تحريرها (في ١ تشرين الاول ١٩٦٩) اذ حمل العناوين التالية : « جماهير شعبنا ترفض الشيوعية عن عقيدة منها ومبدأ — ليس بين بلادنا والاشتراكية شجار فلنتمعن الموقف — نعم نحن ثورة مضادة للشيوعية فليبلغ من شاء علينا » ...

٣ — في تصريح لاريك رولو : : لوموند ١٣: — ١٩ اب ١٩٧٠ .

٤— يصرح عضو قيادي في الحزب الشيوعي لاريك رولو : « لقد استخدمونا لتقوية سلطتهم ، والان فان البعض منهم يريد تصفيتنا او ، في احسن الافتراضات ، ان يجعل منا اداة طيعة للسلطة العسكرية » (لوموند ١٣ — ١٩ — اب ١٩٧٠) . وكذلك يصرح محجوب : « ان اقامة الحزب الواحد يعود ليطرح على الشعب الديكتاتورية العسكرية ».

— ٥ — ان موقف الحكم السوداني من الشيوعيين يلخصه بمزيد من الوضوح تصريح عضو ناصري في الوزارة السودانية يقول فيه: « في سبيل تحرير الاقتصاد من السيطره الاجنبية ، وفي سبيل تقوية علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي ، نحن لسنا بحاجة لمساعده اليسار المتطرف . ان مثال مصر الناصريه يشرح ذلك بوضوح » .(لوموند : ١٣ — ١٩ اب ١٩٧٠) .

٦ — دعا الشيوعيون ، انطلاقا من خطتهم في « ... سياسة تعطي قطاع الدولة دوره الرائد في قيادة التنمية الاقتصادية » ، الى « تأميم » يشمل ليس فقط الشركات التجاريه والصناعية انما ايضا البنوك وشركات التأمين التي تشكل ، حسب الشيوعيين ، الادوات الاساسية في يد الاستعمار الجديد (طريقان في التنمية الاقتصادية — من منشورات الحزب الشيوعي السوداني) . أما القوميون فقد دعوا الى تأميم الشركات الاجنبية و « سودنتها » اي وضعها تحت يد البورجوازية الوطنية اي القطاع الخاص دون تدخل الدولة . سوى ان الحكم السوداني اتجه ، في ٢٥ ايار ١٩٧٠ ، الى « التأميم » الذي شمل المصارف المحلية والاجنبية وعدد من الشركات البريطانية العامة .

الخليج

برنامج لجنة مساندة الكفاح المسلح في الخليج العربي

تشكلت لجنة عربية لمساندة الكفاح المسلح في الجنوب والخليج العربي . وقد اصدرت اللجنة بيانا حددت فيه برنامجها ، جاء فيه :

« يشكل جنوب الجزيرة العربيه والخليج العربي مناطق استراتيجيه مهمه في المجالات العسكريه والتجاريه اضافة الى احتوائها على ثروات مادية هائله ، وكون المواد البترولية المتواجدة فيها تشكل جزءا عاليا من الاحتياط العالمي النفطي . ان هذه الوضعية قد دفعت بالاستعمار والقوى الخارجية منذ القديم الى التسارع للسيطرة عليها وابقائها ضمن مناطق نفوذها لاستنزاف ثرواتها وتكريس مصالحها الاقتصادية والسياسية . »

« .. وكان الرد العلمي والحاسم على هذه الوضعية هو الثورة المسلحة التي تفجرت في المنطقة ، والتي ابتدأت في ظفار عام ١٩٦٥ . ان هذه الثورة قد شكلت انعطافا هاما في مجرى التحرك الاجتماعي والسياسي للمنطقة ، وقد أشارت من خلال تجربتها النضالية في السنين المنصرمة الى الاهمية العظمى التي تولدها الثورة الشعبية المسلحة، تقودها الطبقات الكادحة ، من أجل فتح الطريق أمام تطور الثورة ، والانهاء الكامل للوجود الاستعماري الاجنبي ، ونسف مصالحه الاقتصادية البترولية ، وتحقيق السلطة الشعبية للجماهير في بناء حياة حرة شريفة .

ان الثورة المسلحة في المنطقة وتطورها في السنين الاخيرة ، تحت ظل قياداتها المخلصة والمتمثلة في الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، والجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي المحتل ، قد استطاعت أن تخطو خطوات ايجابية واسعة في مجالات الفكر والسياسة والتنظيم الاجتماعي . فتبني الثورة للخط الاشتراكي العلمي ، وتطور علاقاتها مع الجماهير الشعبية ، واحتضان الجماهير لها بصورة واسعة وعميقة ، وانفتاح الثورة للاتجاهات الثورية العربية والعمالية ، واقامتها الصلات مع التجارب والحركات الثورية المسلحة في العالم ، وأخيرا التزام الثورة باستراتيجية النضال ضمن وحدة الجنوب والخليج العربي ، ان هذه جميعا قد أدت بالمنطقة الى ان تواجه جملة تغيرات نوعية هائلة على صعيد التحديات الاستعمارية الخارجية ، أو على صعيد السلطات الرجعية القبلية . فمن جهة ازداد التفكير الاستعماري بايجاد اطارات جديدة للحكم في المنطقة تسهل عليه استمرارية النهب الاقتصادية (انقلاب قابوس ، اتحاد الامارات ، الاستقصاء حول البحرين) .. ومن جهة اخرى ازداد الاستعمار الانكليزي في عملياته الشرسة العسكرية ضد الثورة المسلحة ، وازدياد التآمر الاستعماري — الرجعي عليها من أجل الاجهاز على الثوار ، تمهيدا لتصفية الثورة نهائيا في المنطقة . ان الاستعمار البريطاني ، والولايات المتحدة، الامريكية ، والحكم الرجعي العميل في ايران، والحكم السعودي المأجور ، والحكم الفاشي العميل في العراق ، هؤلاء جميعا ، بالتعاون مع حكومات عربية رجعية عميلة اخرى ، وبسكوت البعض الاخر ، هؤلاء جميعا يشتركون الان في ايجاد صيغ متعددة لتصفية الثورة والحركة المسلحة في المنطقة .

ان لجنة اسناد الثورة المسلحة في الجنوب والخليج العربي ، ايمانا منها بعدالة القضية التي تكافح من اجلها الثورة الشعبية هناك وقياداتها الوطنية المخلصة ، قد تشكلت لخدمة الاغراض التي يتضمنها برنامجها السياسي والاعلامي » .

« وفيما يلي نص البرنامج الذي طرحته اللجنة :

اولا : تقوم اللجنة بالتحرك اعلاميا وسياسيا ، محليا وعربيا ودوليا ، من اجل تعريف الجماهير والمنظمات السياسية والنقابية ، كذلك المنظمات الدولية ، بالثورة المسلحة في المنطقة ، ومشروعية نضالاتها واهدافها الثورية في الحصول على الاستقلال الوطني الناجز وتحقيق كافة المهام التي تفتح الطريق أمام المنطقة للوصول الى التحرر الاقتصادي من السيطرة الاستعمارية والاحتكارية وتحقيق التقدم والاشتراكية .

ثانيا : تقوم اللجنة اعلاميا بما يلي :

١ — اصدار البيانات الدورية اللازمة بخصوص الثورة المسلحة ، خاصة تلك التي توضح الاخطار والمؤامرات التي تتعرض لها الثورة من قبل الاستعمار وعملائه في المنطقة ، والتآمر الذي تقوم به بعض الدول الرجعية والعميلة ضد الثورة المسلحة ومحاولاتها المشبوهة في دعم الثورة المضادة .

٢ — فضح وتعرية كافة المنظمات والهيئات الرجعية التي تدعي بالعمل السياسي باشكاله المختلفة في المنطقة والقيام بكشف ارتباطاتها وأهدافها العميلة .

٣ — فضح وتعرية « اتحاد الامارات » المشبوه ، وكونه اطارا رجعيا يكرس السيطرة القبلية لسلاطين المنطقة وشيوخها ، ومخفرا اماميا للحكم الاستعماري ، وتثبيتا للاستنزاف الاحتكاري لثروات المنطقة الاقتصادية النفطية .

٤ — فضح وتعرية الغزو الايراني الرجعي المشبوه وارتباطه مع التحرك الرجعي العربي وعلاقته مع التخطيط الاستعماري في المنطقة .

٥ — التاكيد باستمرار على وحدة الثورة المسلحة في المنطقة استراتيجيا ، وعلى العلاقة العضوية بينها وبين الحركات التقدمية والثورية المسلحة في المناطق العربية الاخرى ، ومن ضمنها حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة .

٦ — التاكيد على وحدة الحركات الثورية المسلحة في العالم ، وخاصة في القارات الثلاث ، واهمية تلاحمها للوقوف بوجه الامبريالية العالمية وعملائها .

٧ — تقوم اللجنة باصدار النشرات الاخبارية الدورية التي تتضمن فعاليات ونشاطات الحركات المسلحة في المنطقة السياسية والعسكرية والاجتماعية .

٨ — تقوم اللجنة باصدار الكراسات والدراسات اللازمة حول كافة جوانب الثورة المسلحة ونضالاتها التاريخية والفكرية والسياسية والعسكرية والاجتماعية .

٩ — ايصال كافة ادبيات اللجنة (البيانات، النشرات .. الخ) الى كافة المنظمات الشعبية والديمقراطية والنقابية العربية والاجنبية ، كذلك الى المنظمات والهيئات الدولية والدبلوماسية ، وكذلك ايصالها الى كافة الحركات الثورية والتقدمية المسلحة في العالم، ومحاولة اقامة العلاقة مع ممثلي هذه الحركات، ومع لجان اسنادها في مختلف الاصعدة » .

هذه هي الحلقة الثالثة والاخيرة من تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية حول احداث الاردن واوضاع حركة المقاومة الراهنة . وكانت « الحرية » قد اطلقت دعوة الى فصائل المقاومة لمناقشة اوضاعها الراهنة ، وهي تؤكد — مرة اخرى — انها تفتح صفحاتها لكل وجهة نظر تردها في هذا المجال .

دروس ونتائج حملة أيلول

الأوضاع العربية والدولة الفلسطينية واتفاقية القاهرة ومشروع الحل السلمي

الحلقة الأخيرة من تقرير الجبهة الشعبية الديمقراطية عن أحداث الأردن

ان حملة ايلول اكدت « تماسك » اجهزة الدولة (الجيش ، البوليس ، الادارة) كاداة في يد الامبريالية والرجعية الملكية ، ورغم قصف عمان والزرقاء بمختلف الاسلحة طيلة عشرة أيام ، فان الانحيازات التي تمت للثورة كانت ذات طابع فردي ومحدود . وفاقت أسوأ الاحتمالات المتوقعة في صفوف المقاومة(١) .

وفي صفوف الامن العام كان الطابع القاعدي الغالب هو الحياد بين المقاومة والجيش عكس الوضع في الاطارات العليا المرتبطة بالنظام ، وفي المناطق التي احتلتها القوات المسلحة باتت أمام أمر واقع وأخذت تقوم بالمهمات الرجعية المطروحة عليها (التفتيش الاعتقالات التعذيب .. الخ) لفرض اجواء بوليسية ارهابية على هذه المناطق .

أما الجهاز الاداري ، فقاعديا لا مجال لاختبار موقفه بفعل الحرب الناشبة وتعطله عن العمل اليومي (٢) بينما الاطارات القيادية (الوزراء ، كبار الموظفين ، السفراء) وهم ذوو تكوين يميني ورجعي فقد حافظت على ولائها للرجعية الملكية ، وهي في هذا منسجمة مع واقعها الطبقي والايديولوجي (٣) .

ان حملة ايلول اعطت بشكل صارم ، لوحة دقيقة عن تركيب الجيش والايديولوجية اليمينية الرجعية السائدة في صفوفه ..

١ — فتح لم تكن تتوقع ان يندفع الجيش بهذا العنف ويقبل بدخول الدبابات عمان ، وبان انقسامات واسعة ستقع في صفوفه كما أنها توقعت مغادرة « الفلسطينيين » الجيش بشكل شبه كامل .

الديمقراطية استبعدت منذ البداية الاحتمالات الانقلابية فضلا عن رفضها مبدئيا الا كجزء من العملية الوطنية الجماهيرية ولكنها في ذات الوقت لم تكن تتوقع ما حصل . وكان انشقاق الجيش على نفسه بشكل بالنسبة لها احتمالا كبيرا اذا صمدت المقاومة في معركتها مع النظام عدة أيام (خلال اسبوع) .

الصاعقة : تقديراتها للواقع الوطني في الجيش كبيرة وفي صفوف ابناء الضفتين .

الجبهة الشعبية (ق.عرب) : راهنت على احتمالات سريعة في انشقاق الجيش . وفي حملة حزيران كان تقديرها بأن الجيش على وشك الانشقاق اذا استمر الصراع مع النظام ما بين ٤٨ — ٧٢ ساعة .

جبهة التحرير : فقد كانت واثقة من انشقاقات الجيش وواثقة من طاقتها بتعطيل الكثير من القطاعات العسكرية في صالح الثورة .

٢ — في انتفاضة ١٩٥٥ ضد حلف بغداد ، لبى الجهاز الاداري في الدولة نداء الحركة الوطنية باعلان العصيان المدني والنزول للشارع مع الجماهير لاسقاط محاولات الرجعية ادخال الاردن في الحلف المذكور .

٣ — وقعت حادثة فردية وحيدة ، فقد اعلن انطون عطا الله وزير خارجية الرفاعي المقال وكان في نيويورك ، رفضه التعامل مع حكومة عسكرية دموية .

١ — الجيش الاردني ، « مؤسسة محترفة » والعلاقات الداخلية التي تحكمها (الايديولوجية والمادية) هي علاقات رب العمل بالعامل . وقد عملت الرجعية الملكية على عزل الجيش — بكل طاقة واساليب ممكنة — عن التيارات الايديولوجية والسياسية ، وطنيا وتقدميا . فالثقافة الوطنية ممنوعة ، والانتماء الوطني السياسي ممنوع ، والعناصر الوطنية داخل الجيش موضع ملاحقة وتطهير دائمين . وبالمقابل فالثقافة الرجعية التي تضع الملك موضع رب العمل هي السائدة ، وليس رب عمل فقط بل رب عمل تحوم حوله هالة من التأليه طبقا لنظرية « حق الملوك الالهي » في الحكم والسيطرة على البلاد والافراد ، كل هذا في غلاف ديني بنسبة العائلة المالكة الى نسل الرسول .. وتحت شعارات « الله ، الملك ، الوطن » والوطن الذي يوافق عليه الملك « وطن الرجعية والامبريالية والثورة المضادة »

وحتى يبقى الجيش معزولا عن حركة الجماهير ، خاضعا في حياته اليومية للايديولوجية الرجعية ، فقد رفض النظام الرجعي ، ادخال نظام خدمة العلم والتطوع في الجيش ، « رغم وجود دولة اسرائيل على جزء من أرض فلسطين والادعاء الزائف بتحرير فلسطين » . لان خدمة العلم يترتب عليها تعريض الجيش للتيارات الوطنية وتكاثر الاطارات البشرية الوطنية في صفوفه وتدريب المواطنين على استعمال السلاح . كما رفض النظام الاخذ بالتجنيد الاجباري لابناء البلاد ولمدد محدودة ، خشية من ذات العوامل . وعندما فكر بالاخذ بقانون التجنيد الاجباري طرحه عام ١٩٦٩ لقطع الطريق على انتظام المواطنين في صفوف العمل الفدائي ، ثم ما لبث ان تراجع عنه والغي القانون لانه سلاح ذو حدين (امتصاص المواطنين في معسكرات اشبه بمعسكرات الاعتقال لابعادهم عن العمل الفدائي ، وبذات الوقت الاضطرار لتدريبهم على استعمال السلاح والاحتكاك بأفراد الجيش الاخرين) .

ورغم كل هذا فقد بقيت « المؤسسة المحترفة » تتعرض لحملات التطهير المتصلة للعناصر الوطنية او حتى التي يشتم منها رائحة وطنية .

٢ — اعتمدت الاسلحة الاساسية في الجيش على البدو (قيادات وجنود) ، وخاصة الدروع ، والوية الامن — قوى القمع المباشرة (٤) — ولم يقتصر الجيش على استيعاب بدو الساحة الاردنية — الفلسطينية بل تخطاها الى بدو العراق وسوريا والسعودية (٥) حيث ينتقل

٤ — ألوية الامن المقصودة (لواء البادية مثلا ، لواء الامن الداخلي ..) هي غير الامن العام (البوليس) فهذه الالوية كأية قطعات في الجيش تدريبا وتسليحا — دبابات ، مصفحات ، مدفعية ...

٥ — منذ البداية كانت السياسة البريطانية تتعمد بناء الجيش الاردني من ابناء البدو لاعتبارات ايديولوجية وسياسية مفهومة ، حيث غياب الثقافة الوطنية ، والارتباط بالحاكم (رب العمل) ماديا واستغلال الدين لتأمين الارتباط المعنوي بالملك (الحق الالهي بالحكم — الملك الدولة —) .

البدو من حياة الفقر والبؤس الى أحضان نظام يؤمن لهم المكاسب المادية والمعنوية الثابتة ، ومنذ الصغر تتم التربية على يد النظام . وقد بلغت نسبة البدو غير الاردنيين في الجيش (بدو العراق ، سوريا السعودية) حوالي ٣٠ بالمئة وثلاثين بالمئة من ابناء بدو وقرى الاردن وخاصة جنوب البلاد الاكثر تخلفا بالواقع الاقتصادي والسياسي المعتمد على النظام الى حد كبير والمرتبط به مصلحيا وحياتيا . بينما نسبة ابناء المدن الكبيرة ، حيث التعليم والحركة الوطنية ، لا تزيد كثيرا عن ١٠ بالمئة كثير منهم في الشؤون الادارية والمهنية (تموين ، ميكانيك ..الخ) . وفي وسط هذه النسبة تجري التطهيرات المتصلة للعناصر الوطنية (علينا أن لا نفهم المسألة جامدة ، ففي وسط أبناء البدو تتواجد عناصر وطنية بين الضباط حيث توفر لهم شيء من الثقافة العامة والاطلال على العالم الخارجي من خلال البعثات والدورات في اميركا ، انجلترا ، باكستان) .

٣ — نسبة أبناء الضفة الغربية حوالي ٢٠ بالمئة في الجيش ، الطابع الغالب هو الموقف الوطني العريض دون تحديد في الالتزام في صفوف الجنود وضباط الصف وقطاع من الضباط الصغار . بينما في صفوف الكبار الكثير من عتاة الرجعيين وخدمة العرش . والالتزام الوطني بدون تحديد تنظيمي عطل طاقات هذا القطاع عن الفعل داخل الجيش ، كما أن عيون رفاقهم في السلاح والمشبعين بالايديولوجية الرجعية الملكية والمرتبطة مصلحيا بالنظام ، حاصرت دورهم الوطني وشلت طاقات كثيرة .

هذه لوحة تركيب الجيش الايديولوجية والاجتماعية . ومن هنا تتضح جملة نتائج :

أ — ان المسألة ليست مسألة اردني وفلسطيني بل هي تعود للتركيب الايديولوجي والاجتماعي والاقتصادي للجيش (لاحظ أن أبناء الريف والمدن في الضفة الغربية لا يعتمدون على الجيش في الحياة الاقتصادية ، لطبيعة التركيب الاقتصادي في القرية الفلسطينية : (عدم وجود اقطاع بل كبار ملاك اراضي) ، خصوبة الارض ، مواسم الامطار ، تقدم وسائل الانتاج ، الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية ، حركة السوق في المدينة ، الريف قوة شرائية ، انتشار التعليم المهني والعلمي ، اطباء ، مهندسين ، السياحة ، الهجرة في المنطقة العربية وأميركا ودورها في الحياة الاقتصادية ... الخ .)

ب — ان غلبة عنصر البدو يجعل من الجيش اداة قمع عمياء بيد الرجعية الملكية .

ج — الرهان على عمليات انقلابية في الجيش جاءت حملة ايلول لتؤكد عدم امكانية هذا الرهان فضلا عن عدم صحته ايديولوجيا وسياسيا . وهذا لا يعني عدم الامتداد الوطني والتقدمي في صفوف الجيش بل العكس هو الصحيح فان هذا الواقع يفرض على عموم الحركة الوطنية وحركة المقاومة ان تعطي اهتماما خاصا لانقاذ الجيش من قبضة الرجعية والامبريالية والنضال من اجل تطويره الى مؤسسة وطنية (تطهيره ، خدمة العلم ، طرد المرتزقة والعملاء ، ادخال العناصر والاطارات المتعلمة والمثقفة في صفوفه وبشكل واسع .. الخ .) . ومن هنا يتحدد دور القطاعات الوطنية في الجيش ، في أن تكون جزءا مرتبطا عضويا بالحركة الوطنية والمقاومة وعبر عملية النضال الجماهيري .

د — للوصول الى موقف وطني ضد الامبريالية والصهيونية ، وطبقي — وطني ضد الرجعية الملكية بين ابناء الريف الشرق ارنيين في الجيش لا بد من معالجة قضية الريف الاردني في جدول اعمال المقاومة والقوى الوطنية ليتلمس ابناء الريف مصلحة وطنية وطبقية في الثورة والالتفاف حولها .

وبالنسبة للبدو فان الحل ليس سريعا بل يعتمد سياسة النفس الطويل لاشاعة الثقافة الوطنية في صفوف الجيش وتحريرهم من هيمنة الثقافة الرجعية الملكية . كما ان طرح برنامج وطني والنضال في سبيله على امتداد الساحة الاردنية — الفلسطينية ستلمس من خلاله ابن الضفة الشرقية مصلحته الوطنية والطبقية في الثورة وسيسهم بشكل فعال في صحة معالجة المسألة لصالح الثورة الوطنية الديمقراطية في البلاد .

ان تجربة ايلول جاءت لتؤكد بالملموس وتحت قصف المدفعية والدبابات والرشاشات ، طبيعة تركيب اجهزة الدولة ، ودورها كأداة قهر بيد الثالوث الطبقي المضاد (الملكية + الرجعية الاردنية — الفلسطينية + الامبريالية) . فهل تستوعب حركة المقاومة هذا الدرس ؟ وهل تستطيع بعض فصائل المقاومة أن تتعرف على ما يجري حولها ؟ والى أين ستقودها ايديولوجية الرجعية التي تتغازل معها ؟..

٤ — الاوضاع العربية .. واتفاقية القاهره

مثلت اتفاقية القاهرة « نموذج » موقف الانظمة العربية المجتمعة في المؤتمر من حركة المقاومة ومن النظام الملكي الرجعي في الوقت ذاته . ودفعت المقاومة ثمنا باهظا لطبيعة علاقاتها مع الانظمة العربية على امتداد الثلاث سنوات الماضية .

ان التكوين الطبقي والايديولوجي والسياسي للانظمة العربية ، افرز سياسة ثابتة تجاه المقاومة مؤداها : بقاء المقاومة تحت سقف الانظمة العربية حتى لا تشكل اية متاعب ايديولوجية وسياسية ووطنية للانظمة وبذات الوقت تقديم حفنة من المساعدات لها وبالتحديد لبعض فصائل المقاومة لاغراقها في بحر سياسة هذه الانظمة في المنطقة العربية ، واستخدامها ورقة تكتيكية ضاغطة في برنامج الصفقة السياسية لتصفية القضية الفلسطينية ، وضاغطة على الجماهير العربية في هذه الاقطار ، وكل نظام من موقعه الذاتي وشبكة علاقاته الدولية .

وقد استجابت بعض فصائل المقاومة لهذه الصيغة في العلاقات تحت شعارات ديماغوجية « عدم التدخل في الشؤون الداخلية .. التكتيك بالافادة مالا وسلاحا من الانظمة(٦) .. وبهذا ابتعدت هذه الفصائل خطوة خطوة عن « الاعتماد على الذات والجماهير العربية » وعن التعامل مع الجماهير من خلال فصائل حركة التحرر الوطني العربية لا من خلال الانظمة

٦ — راجع حول أزمة المقاومة ، المقاومة في واقعها الراهن — كتابات الجبهة الديمقراطية — اصدار دار الطليعة .

الحاكمة « لتقع بالنتيجة اسيرة مساعداتها المادية والمعنوية بالضرورة . فليس ممكنا والحالة هذه تجاوز الانظمة . والاهم من هذا كله ان طبيعة العلاقات القائمة حجبت عن المقاومة تقديم البرنامج الثوري البديل لبرامج هزيمة ٦٧ ونكبة ٤٨ . لتصبح اوضاع المقاومة امتدادا للاوضاع والتناقضات العربية رغم الممارسات المعاكسة ليسار المقاومة التي لم تصبح بعد الطابع الغالب لحركة المقاومة في سياستها الاستراتيجية والتكتيكية اليومية ، والتي تعرضت لحملات تطويق ايديولوجية وسياسية ومادية على يد الانظمة العربية ومعظم الانظمة الوطنية .

ان حملة ايلول ابرزت مواقع الانظمة بشكل صارخ والتي تلتقي عمليا (باستثناء الموقف السوري) عند نقطة « بقاء المقاومة تحت سقفها » و « بقاء الملكية الرجعية في عمان » . ولم يكن هذا جديدا على كل فصائل المقاومة ، فقد أكدت حملة التطويق والابادة الرابعة ذات الدروس — حملة حزيران ١٩٧٠ — ولكن بعض فصائل المقاومة ترفض باستمرار الاستفادة العملية والموضوعية من التجربة الملموسة ، وان كانت تتغنى لفظيا ، احيانا وليس دائما بالدروس المستخلصة من تجربة الواقع حتى لا تترسخ في ثقافة القواعد والجماهير وتفرض عليها انتهاج سياسة وطنية جذرية في صياغة العلاقات العربية (٧) .

ان الانظمة الرجعية واليمينية التي وقفت مع اتفاقية القاهرة منسجمة مع طبيعة موقعها

٧ — اثناء حملة حزيران بقيت معظم الانظمة العربية صامتة ثلاثة ايام على ما يجري في عمان ، وضعت اللوم على يسار المقاومة وبعض غلاة الرجعيين في الحاشية الملكية (تصريحات القذافي .. الخ) . وبعد بروز ملامح فشل الحملة تدخلت الانظمة (مؤتمر طرابلس) لصياغة العلاقات بين المقاومة والرجعية الحاكمة (اللجنة الرباعية) و (اللجنة الخماسية بعد ٣١—٨ ، ١—٩—١٩٧٠) بنفس روحية اتفاقية القاهرة تقريبا .

صورة لم تنشر من احداث ايلول ..

الطبقي وارتباطاتها الامبريالية ، للحفاظ على الملكية الرجعية التي تمثل حلقة اساسية من حلقات الثورة المضادة في المنطقة .

كما أن الانظمة الوطنية التي وافقت على الاتفاقية كانت أيضا منسجمة مع نفسها فهي تريد بقاء المقاومة ضمن حدود معينة لاستخدامها في الضغط على الامبريالية والصهيونية من جهة ولكنها لا تريدها « مقاومة ثورية » في التسوية السياسية المنتظرة . وبذات الوقت هي تريد بقاء الملكية الرجعية لتبقى نافذة على الامبريالية العالمية والاميركية خاصة وعامل اطمئنان لاسرائيل(٨) كجزء من محاولة الوصول لتسوية سياسية مع اميركا واسرائيل . وحتى لا يفرض انهيار الملكية الرجعية لصالح الثورة الوطنية تطورا جديدا في منطقة الشرق الاوسط يفرض التزامات من نوع جديد على الانظمة الوطنية .

من هنا جاءت اتفاقية القاهرة التي تمثل نسخة جديدة عن الاتفاقات السابقة ولكنها تتناسب مع طبيعة الحالة الناشئة عن حملة الثالوث الامبريالي ، الملكي الرجعي الاردني — الفلسطيني (٩) حيث انقذت العرش الذي سقط في نظر الجماهير العربية والرأي العام العالمي بكافة اتجاهاته الايديولوجية والسياسية . واعطت له امتيازات جديدة بحل ازدواجية السلطة في المدينة لصالح الرجعية (عودة البوليس الى المدينة ...) . وكان تجربة الحملات الاربعة السابقة لا وجود لها

٨ — التهديدات الاميركية لحماية العرش ، والاسرائيلية ايضا ، وخروج الطيران الاسرائيلي فوق اراضي الضفة الشرقية وسلاح جو من الاسطول السادس كذلك للتدخل في اللحظة المناسبة ضد المساندة السورية اذا تطور الموقف بشكل بارز في صالح المقاومة والحركة الوطنية .

٩ — الرجعية لا تسأل عن هويتها الاقليمية بل عن مصالحها الطبقية فرئيس وزراء الحكومة العسكرية والتي تلتها فلسطيني (الداوود ، طوقان) .

ودروس الحملة الخامسة لا مكان لها في حياة المقاومة والجنود والشعب والامة العربية . وكان الرجعية الملكية يمكن لها يوما ان تلتزم بأي اتفاق لا ينسجم مع مصالحها الطبقية وارتباطاتها بالامبريالية .. والان تنطلق الرجعية في متابعة حملتها من اتفاق القاهرة بعد أن ضمنت بقاءها وتجديد التعامل معها من جميع دول اتفاقية القاهرة دون احترام لاتفاق القاهرة وللاتفاقات المنبثقة عنه .

نتائج الحملة :

ان الاشارة المطروحة لابرز دروس حملة ايلول تشكل المقدمات للنتائج التي ترتبت على هذه الحملة وابرزها :

١ — ان التركيب الذاتي لحركة المقاومة هو الذي اعطى سلسلة الممارسات النظرية والسياسية والعسكرية والنقابية التي ادت الى تراجع المقاومة خطوتان الى الوراء بعد حملة ايلول (التراجع عن مواصلة النضال لتحقيق السلطة الوطنية ، حل ازدواجية السلطة في المدن طبقا لاتفاق القاهرة أي في صالح الملكية الرجعية) . وهذا تولد عن :

أ — ممارسات بعض فصائل المقاومة السياسية والتي اضاعت الحلقة المركزية في النضال لاحباط المشاريع التصفوية (حل التناقض مع الرجعية لصالح الثورة) ، وعكس هذا الموقف نفسه حتى عشية بدء الحملة (الاسبوع الاول من أيلول) كما أن هذا الهدف المرحلي لم يكن ثابتا طيلة مجابهة الحملة . وبتعبير ادق : ان بعض فصائل المقاومة لم تكن حاسمة وجادة تماما في حل التناقض مع النظام الرجعي . واتضح هذا من موقفها في مناطق الوسط والشمال ، واثر على مجموع عملية الصراع الناشبة . لان وضوح الهدف السياسي يؤدي الى سلسلة من التكتيكات السياسية والعسكرية لمتابعة معركة تحرير البلاد من الرجعية (طالما أن الرجعية تصر على تغليب التناقض الثانوي معها على التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني الامبريالي) ، حماية للثورة وحتى تتفرغ بكل طاقتها لمتابعة الكفاح المسلح والجماهيري ضد العدو الصهيوني والحلول التصفوية .. الخ

ب — طبيعة علاقة بعض فصائل المقاومة مع الاوضاع العربية والانظمة العربية التي جعلتها (وجرت معها يسار المقاومة) تحت سقف ورحمة الانظمة العربية لانها غير قادرة على تجاوزها وبالتالي الاعتماد على الذات والجماهير ورفض الاستجابة لمواقفها التوفيقية مع الملكية الرجعية .

ج — طبيعة تركيب المقاومة السياسي والعسكري ، فرض عليها مجابهة الحملة الرجعية الامبريالية بحرب المواقع رغم الحديث المتراكم عن « حرب التحرير الشعبية » ولم تتمكن المقاومة من تطوير قتالها الى « حرب شعبية » رغم النداءات الطويلة .

د — تعطيل العديد من طاقات المقاومة السياسية والمسلحة عن المشاركة في الشمال والوسط بفعل غياب الموقف السياسي الحاسم الذي قيد القوات بمواقف دفاعية (حرب دفاع مواقع بيد المقاومة) دون الاندفاع نحو فتح الصراع مع الرجعية في طول القطر وعرضه وبأساليب تتداخل فيها حرب العصابات مع الكمائن والغارات على القوات الملكية وحرب الشوارع في المدن . والمقاومة لم تعد نفسها عمليا وموضوعيا لهذه الحرب الطويلة النفس . بالاضافة الى تخاذل العديد من الاطارات وضيق افقها في فهم المهمات المطروحة عليها لمجابهة الازمة وتطوراتها .

ان التجربة التي وقعت بصورة مكثفة في حملة أيلول تفرض على كافة فصائل المقاومة مراجعة نقدية صارمة لممارساتها السياسية والعسكرية والمالية والتثقيفية ، لمجابهة التطورات الجارية واللاحقة .. وعلى يسار المقاومة بالذات المبادرة في هذه العملية وطرحها على الجماهير والا ضاعت كل دروس التجربة وغرقت في بحر ديماغوجية اليمين والتناقضات العربية .

ان المقاومة دفعت ثمن سياساتها الخاطئة ، وبات عليها ان تفهم جيدا قوانين الثورة وترابطها الجدلي (وحدة الساحة الاردنية — الفلسطينية ، العلاقة مع الانظمة العربية والجماهير ، الامبريالية العالمية وعلاقاتها ... الخ .) . وهذا يترتب عليه برنامج عمل وطني ديمقراطي في الساحة الاردنية — الفلسطينية يستجيب لتعبئة جماهير الضفتين بشكل منظم وعلمي وقادر على حل مشكلات العلاقة مع الريف والجنود . وبغير هذا تقع المقاومة اسيرة امراضها وتكون بعد هذه التجربة قد دخلت مرحلة الشيخوخة شاءت أم ابت . هنا وفي هذه المرحلة بالذات يقع على كتف يسار المقاومة دور هام وتاريخي وطنيا وقوميا .

٢ — بات مشروع الدولة الفلسطينية كجزء من صفقة التسوية مطروحا على الشارع الفلسطيني اكثر من أي وقت سابق . فقبل الحملة كان محصورا بين الاوساط الرجعية الفلسطينية العليا الملكية الرجعية (امثال الجعبري ، كنعان ، شحادة ، الفاروقي ... الخ .) استجابة لمخططات اسرائيل والامبريالية .

بعد حملة ايلول باتت الدوائر الدولية تطرحه (الاميركية — البريطانية رغم اختلاف النظرة ، والسوفياتية لحل مشكلة شعب فلسطين وتأمين تسوية شبه نهائية للقضية الفلسطينية ...) كما أن دولا عربية تطرحه (المغرب وتونس قبل الحملة طرحتا المشروع على فتح تحت شعار « نظرية خذ وطالب البورقيبية ، تصريحات هيكل عشية استقالته من وزارة الارشاد في ج.ع.م. ، تصريحات الملك حسين بعد الحملة واتفاقية القاهرة) .

ثم تصريحات القادة الاسرائيليين قبل الحملة وبعدها .

ان المسألة الاكثر خطورة ، ان حملة ايلول اشاعت مناخا في صفوف قطاعات شعبنا ولاول مرة منذ ١٩٤٨ مستعدة لتقبل فكرة الدويلة الفلسطينية للخلاص من الحكم الملكي الوحشي والبربري . وفعلا فان الخطة

القضايا التي تواجه المقاومة في المرحلة الراهنة
كيف ينبغي فهم مسألة الوحدة الوطنية ؟

الاسرائيلية ــ الامبريالية ــ الرجعية تلتقي عند نقطة توفير المناخ الموضوعي لولادة هذه الدولة ومحاولة توفير الاداة الفلسطينية للاخذ بها .

في اسرائيل تجري محاولة خلق « قوة ثالثة » فلسطينية للدخول في صفقة التسوية الشاملة ومشاركة شعب فلسطين في الاقرار بدولة اسرائيل والتنازل عن جزء من أرض فلسطين . وهي قوة بديلة عن « الوجوه والاطارات الرجعية التقليدية التي خدمت العرش الهاشمي » والاحتلال ذاته بعد ١٩٦٧، وعن حركة المقاومة ، وذلك تحت شعار « رفض العودة لحكم الملكية الرجعية في عمان ، وحق تقرير المصير في الضفة الغربية والقطاع » . وتجد الدعوة استجابة في صفوف قطاعات شعبية في الارض المحتلة ويتقدم لها اطارات من العناصر البورجوازية والبورجوازية الصغيرة غير الملوثة في تاريخها الوطني (اطباء ، مهندسون ، معلمون ، محامون .. الخ .)

وفي الضفة الشرقية فقد فشل النظام الرجعي في اعتماد الرجعية الفلسطينية المتعاملة معه لتنفيذ سياسة التسوية ، نظرا لخيانتها الوطنية تاريخيا ورفض الجماهير لها ، والتفاف الجماهير حول المقاومة الفلسطينية ، كما فشل في تصفية المقاومة على حلقات او تطويقها وابادتها كاملة خاصة بحملة ايلول البربرية .

وخطة السلطة تقوم الان على محاولة خلق « القوة الثالثة » من داخل حركة المقاومة بديلا عن الاطارات الرجعية الفلسطينية المهزومة شعبيا ، وعن عموم حركة المقاومة . فبعد حملة ايلول ظهر اتجاه في أوساط قطاعات شعبية فلسطينية في الضفة الشرقية ــ بعد فشل المقاومة في ازاحة الرجعية ــ مستعدة لاي حل يريحها من حكم الملكية الرجعية . والحكم يطلق التصريحات لصالح الدويلة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع ، وبذات الوقت يعمل على ان يحقق سياسيا ما فشل في تحقيقه عسكريا وخاصة بالحملة الاخيرة : « تمزيق وحدة فصائل المقاومة وتصفية يسارها » تحت شعارات « التعاون مع فتح وجيش التحرير » بديلا عن عموم فصائل المقاومة. ليتسنى لها وللامبريالية ضرب عصفورين بحجر واحد « تجربة عملية تصفية الثورة على حلقات بالوسائل والاغراءات السياسية ، وتهيئة المناخ لقمع باقي فصائل المقاومة اذا فشل في جر بعض المنظمات الى مشروع الدويلة الفلسطينية » . وبعد اتفاقية القاهرة تتعامل الثورة المضادة في عمان مع المقاومة بهذا الافق .

وبذات الوقت يتابع عملية تجريد المقاومة من غاباتها البشرية في المدن بمتابعة سياسة الارهاب والقمع البوليسي وارهاق الشعب يوميا لفرض مناخ بوليسي على البلاد ودفع جماهير المدن الى الحياد بالقوة والانسلاخ عن حركة المقاومة والقوى الوطنية . حتى يسهل تصفية المقاومة في الحملات القادمة ، المقاومة المجردة من الجماهير في المدن ، والمحصورة بين الاغوار والقرى المضادة خارج المدن .

كل هذا في اطار متابعة تمزيق وحدة الشعب بين اردني وفلسطيني (١٠) كجزء من العملية الجارية لاقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع، والمحافظة على الملكية الرجعية في شرق الاردن وطرح مشروع دولة اتحادية بين الدولتين الاردنية والفلسطينية فيما بعد . ليكون شعب فلسطين بين مطرقة اسرائيل وسندان الملكية الرجعية والامبريالية.

واذا فشلت مخططات الامبريالية والرجعية في فرض هذه الحلول يكون النظام قد اعد كامل قواه لشن حملات ابادة جديدة على المقاومة والقوى الوطنية بعد أن مزق وحدة الشعب بزرع الروح الاقليمية الرجعية في صفوف اجهزة الدولة والشعب ، واضعف حركة المقاومة بالمناخ البوليسي المخيم على البلاد ومحاولته الجارية لتصفية المقاومة على حلقات بالاساليب والاغراءات السياسية .

١٠ ــ وزارة وصفي التل التي سنطرح مدلولاتها في بحث آخر .

ما العمل على ضوء التطورات الجارية في المنطقة :

ان تصفية القضية الفلسطينية ، وحركة المقاومة والقوى الوطنية عمليا ، باتت مجسمة بخطوات متتالية على ضوء تجربة حملة ايلول :

١ ــ متابعة الحملة سياسيا وبوليسيا ضد المقاومة والجماهير ، لعزل المقاومة والقوى الوطنية عن الجماهير العريضة ، لتصبح عارية تصارع وحدها (بفعل الاجواء البوليسية القمعية المتواصلة والاصرار الدؤوب على حصرها بين الاغوار والريف الذي يشهد ردة رجعية شاملة الان) . اي الاخذ « بنظرية توجيه الضربات المتتالية للمقاومة وبكافة الاساليب القمعية والتكتيكات السياسية » . حتى تصل المقاومة الى حالة موضوعية يسهل فيها قمعها وابادتها كليا او ترويضها والزج بها بالمشاريع الامبريالية الرجعية المشبوهة .

ــ متابعة حملة توفير المناخ للدويلة الفلسطينية (بالعنف المتصل المسلح والبوليسي والسياسي ضد المقاومة والشعب) لتتقبل قطاعات اكبر من شعبنا مشروع الدويلة المقترحة ، خلاصا لها من العذاب التاريخي ومن رصاص ومدفعية وارهاب الملكية الرجعية. وتستخدم بالاضافة الى القمع المتصل سياسة تمزيق المقاومة بالتلويح لفريق بالاغراءات المادية والسياسية (التعامل معها ، حرية المواصلات، التنقل والحركة) والتضييق المتصل على الفريق الاخر ، لخلق « القوة الثالثة » من داخل حركة المقاومة لتصبح بعد ارهاق المقاومة بين اختيارين « الاخذ بالتسوية المقترحة بفعل العقلية التجريبية التي تحكم العديد من اطارات بعض فصائل المقاومة او التصفية لها في ظل ظروف موازين القوى ليست في صالح القوة الثالثة (١١) .

٢ ــ الافادة السريعة من دروس ايلول بعد ان استوعب النظام دروس حزيران جيدا لاحكام القبضة الحديدية على اجهزة الدولة (تطهيرها من العناصر الوطنية واليمينية المعتدلة) (١٢) وتعميق شق وحدة الشعب الى اردني وفلسطيني ، انطلاقا من المحافظة على مملكة شرق الاردن ، بعيدة عن مخططات تحويل الضفة الشرقية الى جزء من الدولة

١١ ــ للمقارنة : بعد ان فشلت الامبريالية الفرنسية في تمكين الرجعية الجزائرية بديلا عن جبهة التحرير ، عملت على تقديم مصالي الحاج بديلا للثورة (القوة الثالثة في الاراضي المحتلة لتلعب الان دور مصالي الحاج) وبعد فشلها على ارض الجزائر والثورة ، عملت عشية عقد اتفاقية ايفيان والاستقلال على خلق القوة الثالثة البديلة عن مصالي الحاج والثورة الوطنية من داخل جبهة التحرير (فريق بن يوسف بن خدة) لتصفية الثورة عمليا وتجديد ربط الجزائر بالاستعمار الفرنسي الجديد ، ولكن فريق بن بيللا ــ بومدين احبط المحاولة ..

١٢ ــ بدأت حملة التطهير للعناصر الوطنية واليمينية المعتدلة اثناء حملة ايلول وبعد وقف اطلاق النار حتى الان .

الفلسطينية المقترحة (١٣) . واعادة تنظيم الاوضاع العسكرية النظامية وتسليح القرى والعشائر لمتابعة الحملات المسلحة ضد الثورة والحركة الجماهيرية في سبيل اعادة البلاد الى عهد الدكتاتورية الرجعية السوداء .

٣ ــ وبذات الوقت تواصل اسرائيل استثمار المناخ الذي ولدته حملة ايلول في صفوف شعبنا في الاراضي المحتلة ، لخلق « القوة الثالثة » البديلة عن الاطارات الرجعية واليمينية التقليدية وعن حركة المقاومة المسلحة ، في سبيل المطالبة « بالحكم الذاتي » واستغلال رفض الجماهير العودة الى حكم الملك حسين بفعل التجربة التاريخية عامة وحملة ايلول خاصة » . وعلينا ان نلاحظ الطبيعة الطبقية للقوة الثالثة من الاطارات غير المشبوهة وطنيا في السابق وتكوين بورجوازي وبورجوازي صغير .

٤ ــ الامبريالية والاوضاع الدولية تدفع باتجاه « تسوية » لازمة الشرق الاوسط ويوما بعد يوم تزداد القناعة (ومن مواقع مختلفة) بضرورة مشاركة شعب فلسطين في الحلول المطروحة (مشروع الدولة الفلسطينية) لانهاء مشكلته بمشاركته في الاقرار بالتسوية ووجود اسرائيل (١٤) .

٥ ــ ان كل هذا ليس معزولا عن الاوضاع العربية ، فالانظمة الرجعية تقف بالنتيجة مع الملك حسين وفي أفضل الاحوال مع بعض فصائل المقاومة التي لا تشكل خطرا ذاتيا مباشرا عليها . وهذه الانظمة مستعدة لاي حل يمكن التوصل اليه مع الامبريالية واسرائيل للقضية الفلسطينية ومنذ عام ١٩٤٨ ولكنها غير قادرة على فرض هذه الحلول لانها تقف في قفص الاتهام . مع سعيها الدائم لتنفيذ الحلول الاستعمارية المطروحة .

وبالمقابل فالانظمة الوطنية (باستثناء الموقف السوري) وخاصة الموافقة على قرار مجلس الامن التصفوي ومشروع روجرز ليست بعيدة عن المشاركة بتسوية ، يشترك بها شعب فلسطين وتكون الدولة الفلسطينية من ثمراتها المباركة من هذه الانظمة . ووضع هذه الانظمة الذاتية واندفاعها نحو الاخذ بقرار مجلس الامن التصفوي ، يفسر الكثير من علاقاتها مع حركة المقاومة ، ومع الملكية الرجعية . (قرارات مؤتمر طرابلس ، مجلس الجامعة العربية ، مؤتمر الملوك والرؤساء ايلول ٧٠ ، واللجان والاتفاقيات المترتبة على هذا كله) .

وقد جاءت التطورات العربية التي رافقت حملة ايلول والاحداث الراهنة (وفاة الرئيس عبد الناصر ، انكشاف موقف العراق الرسمي بعد الحملة الديماغوجية القومية والثورية اللفظية) في صالح الثورة المضادة (الامبريالية + الصهيونية + الرجعية العربية) ، واليمين في المنطقة العربية ، وبالتأكيد فان الثورة المضادة في المنطقة عموما وفي الاردن خصوصا ستعمل على استثمار هذا الوضع لصالح مخططاتها وخطواتها المعادية لحركة التحرر العربية عموما ، والاردنية الفلسطينية خصوصا .

١٣ ــ حكم وصفي التل وكبار الضباط الرجعيين الموالين للعرش وبريطانيا .

١٤ ــ راقب التصريحات الاميركية والاستعمارية ، وتردد الحديث في بعض الدوائر الدبلوماسية الاشتراكية عن الدولة الفلسطينية ..

ومقابل مخططات وممارسات الثورة المضادة، ما العمل امام حركة المقاومة ؟ وكيف تصرفت حتى الان ؟

لقد قفزت بعض فصائل المقاومة عن الدروس السياسية والتنظيمية والعسكرية لحملة حزيران ١٩٧٠ والحملات السابقة (الدروس المحلية والعربية والدولية) وما يترتب عليها من برامج عمل وممارسات يومية على كل الاصعدة السياسية (التحالفات الوطنية ، وحدة الساحة الاردنية ــ الفلسطينية وقوانين الثورة الجدلية ، فهم التناقض مع الرجعية الملكية والرجعية العربية ، تصحيح العلاقة مع الانظمة الوطنية العربية ..) والتنظيمية (تركيب الاوضاع الداخلية ، تطهير العناصر المتخاذلة واليمينية الرجعية من صفوف المقاومة) تصحيح العلاقات الداخلية نحو علاقة ديمقراطية مركزية مع القواعد ، وديمقراطية ثورية مع الجماهير) والعسكرية (التسليح ، التدريب ، التثقيف .. الخ) . وبهذا بقيت بعض فصائل المقاومة تراوح في مكانها ، بينما تحاول الفصائل التقدمية في المقاومة استخلاص الدروس ودفع المقاومة والحركة الجماهيرية باتجاهها . ونظرا لطبيعة موازين القوى داخل المقاومة (التركيب الذاتي للمقاومة ، موقف الانظمة العربية من القوى الثورية في المقاومة ، وضع حركة التحرر العربية ودورها في تصحيح اوضاع المقاومة .. الخ) فان المقاومة دفعت غاليا ثمن سياسات بعض فصائل المقاومة ورفضها الاستجابة العملية « السياسية والعسكرية والتنظيمية » لدروس السنوات الثلاث الماضية وخاصة تجربتي ، حملة شباط (فبراير) ٧٠، حملة حزيران ، يونيو ١٩٧٠ والان وبعد حملة ايلول وكل التطورات والاخطار التي تتهدد القضية الوطنية وحركة المقاومة ، هل تستوعب بعض فصائل المقاومة الدروس الجديدة ام تقفز عنها ؟ وفي المرحلة الراهنة ماذا يعني القفز عنها ؟

ملاحظات اولية :

ان حركة المقاومة تعيش في هذه المرحلة بالذات ازمة طاحنة ، سياسيا وتنظيميا وعسكريا ويتوقف على فهم وممارسة مهمات المرحلة الراهنة مصير قضية الثورة والقضية الفلسطينية بذات الوقت وابرز الملامح التي صدرت حتى الان تركزت على :

ــ طمس الازمة الداخلية (السياسية والتنظيمية) في معظم فصائل المقاومة ، والصمت على الاخطاء السياسية والعسكرية التي وقعت في الشمال والوسط والتي كان لها دور كبير في اختلال ميزان القوى السياسية والمسلحة اثناء الحملة وبعدها . وهذا يعني متابعة ذات الاطارات المسؤولة عن الاخطاء الاستراتيجية والتكتيكية لمسؤولياتها وكأن شيئا لم يقع (١٥) .

ــ لم تجر حتى الان في اللجنة المركزية للمقاومة اية محاكمة او مراجعة نقدية لمجموع سياسات المقاومة على امتداد السنوات الماضية ، وخاصة قبل واثناء وبعد حملة ايلول . ومثل هذه المراجعة سيترتب عليها بالضرورة جملة نتائج سياسية وتنظيمية وعسكرية تشكل ملامح برنامج العمل في المرحلة الراهنة . ورغم مطالبتنا بمثل هذه المراجعة فان بعض فصائل المقاومة تقفز عنها باستمرار وتترك المقاومة في دوامة العمل اليومي الجزئي والذي لا ينتهي بغير حلول جذرية وعلى الاقل متقدمة عما هو قائم .

ــ مقابل هذا كله فان بعض فصائل المقاومة ناشطة في الدعوة « لهياكل ادارية وتنظيمية وعسكرية » فارغة المحتوى ومن طبيعة ديماغوجية لا تخدم في النهاية تلاحم

١٥ ــ اتخذت الجبهة سلسلة اجراءات تنظيمية حازمة بصدد الاوضاع التنظيمية في الشمال والتي ترتبت على قرار سياسي وعسكري خاطيء اتخذته قيادة الشمال ، كما أجرت سلسلة محاكمات حزبية ، ستصدر في بحث خاص .

قوى الثورة ووحدة مواقفها الاساسية والتكتيكية تجاه المهمات الراهنة المطروحة على المقاومة والحركة الوطنية في البلاد .

ان بعض فصائل المقاومة تحاول بعيدا عن اية دراسة لبرنامج العمل الراهن والسياسة الوطنية والقومية المطلوبة ، تعميم مسألة الوحدة الادارية التي فرضتها عملية التراجع على المقاومة بعد حملة ايلول . كما تطرح هذه الفصائل مسألة وحدة القوات العسكرية معزولة عن شروطها الوطنية والثورية . ووحدة القوات بلا برنامج وهدف وطني تجاه « مسألة الجبهة الوطنية » مجابهة مخططات الرجعية والامبريالية ، تمزيق فصائل المقاومة بحجة التعاون مع فريق دون فريق ، الترجمة العملية واليومية لوحدة الساحة الاردنية ــ الفلسطينية وعلاقة احباط المشاريع التصفوية بالوضع في عمان ، بعد هجمات الرجعية الحاكمة ، الدولة الفلسطينية ، العلاقة مع الانظمة العربية ، حركة التحرر العربية .. وباختصار برنامج التحرر الوطني الديمقراطي في الساحة الاردنية ــ الفلسطينية .

ان محاولة تعميم الخطط الادارية التراجعية التي فرضتها حملة ايلول على المقاومة الى خارج الاردن (لبنان مثلا) ومحاولة التخاطب الديماغوجي (المضلل) لمسألة الوحدة الوطنية بطرح « وحدة القوات العسكرية » معزولة عن الشروط الوطنية والقومية المطلوبة (سياسيا ، عسكريا ، تنظيميا ، ماليا ، تثقيفيا واعلاميا) هي عملية قفز في الهواء عن حقيقة الازمة التي تعيشها المقاومة في هذه المرحلة ولا تؤدي بالنتيجة الا لمزيد من التمزق في حركة المقاومة واحتدام الصراعات الداخلية (وحدة بلا هدف مرحلي نظريا وممارسة يومية) ، وطرح المسألة بشكل مقلوب لادخال المقاومة امام قواعدها والجماهير الفلسطينية ــ الاردنية والعربية في معركة مزيفة بين من يريد وحدة القوات ومن لا يريدها مستغلا بذلك الحالة العاطفية العامة والغامضة حول ضرورات الوحدة الوطنية بعد حملة ابادة دامية للثورة والشعب. كما ان طرح المسألة بهذا الافق يخدم بالنتيجة حملات الثورة المضادة وترك المقاومة عاجزة عن تحقيق وحدتها الوطنية . وفوق هذا كله ان طرح وحدة القوات والحياة الادارية معزولة عن شروطها الموضوعية هي عمليا دعوة لتجريد الثورة من أصلب فصائلها الايديولوجية والسياسية والتنظيمية . وتجريد المقاومة الفلسطينية من الفعل الثوري في واقع المقاومة وحركة الثورة الفلسطينية ــ الاردنية والعربية حتى يتسنى لبعض فصائل المقاومة قيادة المقاومة ضمن افاقها العاجزة عن استيعاب قوانين الثورة ووضع الثورة في مأزق تاريخي يهددها بالاحتضار او الركوع امام مخططات الاعداء(١٦) .

ان الدعوات المزيفة للوحدة الوطنية منزوعة عن برنامجها السياسي ومهماتها الراهنة هي دعوة مضللة وبالنتيجة مشبوهة فهي شبيهة بدعوة مؤتمر طرابلس لتوحيد المقاومة في منظمة واحدة « لتطويع المقاومة كليا تحت سقف الانظمة العربية » .

ان المسألة المطروحة في حقيقتها هي دراسة الازمة التكوينية لحركة المقاومة (ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا وعسكريا) ، وصياغة برنامج عمل لجبهة وطنية موحدة ، برنامج للتحرر الوطني الديمقراطي على ضوء تجربة الثلاث سنوات بشكل عام وتجربة ايلول ودروسها ونتائجها بشكل خاص لمجابهة كافة الاخطار والمشاريع المتعلقة بقضية الثورة والقضية الفلسطينية خاصة وحركة التحرر العربية عامة (١٧) .

ان المرحلة الراهنة تتطلب مشاركة جميع فصائل المقاومة بصياغة سياسات الثورة على ضوء تجربة الثلاث سنوات الماضية بشكل عام وحملة ايلول بشكل خاص في ظل مناخ تسوده روح المسؤولية والعلاقات الديمقراطية بعيدا عن ضجيج الشعارات الديماغوجية والتصريحات الفردية غير المسؤولة .

ان الظرف العصيب الذي تمر بها بلادنا وحركة المقاومة يتطلب جهدا جماعيا منظما لصياغة مجموع سياساتنا الوطنية الديمقراطية في هذه المرحلة والى حوار هادىء مفتوح ندعو جميع فصائل المقاومة والقوى الوطنية في البلاد للخروج ببرنامج يحدد المهمات الراهنة لحركة المقاومة ويضع الوحدة الوطنية الحقيقية والثابتة على كافة المستويات السياسية والتنظيمية والعسكرية .

الاردن ــ الجبهة الشعبية الديمقراطية

١٦ ــ راجع « مشروع جبهة وطنية موحدة » من وثائق الجبهة الديمقراطية ، مقدم للمجلس الوطني الفلسطيني ، السادس من أيلول ١٩٦٩ .

١٧ ــ راجع موضوعات للمجلس الوطني الاستثنائي اب ١٩٧٠ ، قرارات المجلس الوطني الاستثنائي اب ١٩٧٠ .

تتمة الاضراب الطلابي في أسبوعه الثاني

من النضوج . فالتصريحات المدعية والمبتذلة عن القرارات الخطيرة ذر للرماد في عيون تنظر الى مكان اخر : فالثمرة ، التي يقدمها الوزير لا تجعل الفأر الذي تمخضت عنه التهويلات جبلا . فتمديد قبول المعادلات ، رغم الدورة الاستكمالية ، لا يختلف عما قامت به الوزارات الاخرى، رغم وزرائها الاقل(عصرية) اما الاستكمال ، الذي يجهد الوزير في تمييزه عن الامتحان ، فهو دليل على أن في طاقة الوزارة تامين تعليم « مجاني » لعدد أوفر من الطلاب ! فلماذا بخلت علينا الوزارة به حتى اليوم ؟ ولكن الاستكمال يبقى حيلة هاو يدعي السحر : المشكلة هي في مستوى التعليم الابتدائي والتكميلي ، وفي مضمون البرامج وفي لغتها . والحل الحالي يسمح بستر عورة الوزير وتراجعه . انه ، بكلمة غالية على قلب الوزير الدعي ، « تهريج » سياسي .

« التهريج » الاخر هو المشاركة . وزير يناقش مع بضعة طلاب لا يعرف من هم ولا من يمثلون وما يمثلون في أمور يجهل ابسطها (اخره الطلاب ان المدارس تقرر كتبا مختلفة عن بعضها !) ، هكذا وزير يسمي هكذا نقاش .. مشاركة ! والمشاركة ، عينها ، تجعل الوزير يرفض ان يطلب من المدارس الرسمية السماح للطلاب الثانويين الرسميين بالاجتماع والتداول في مدارسهم ! المشاركة ، حسب صاحب التعاونية الصحفية ، ان يستمتع معاليه بحديث من القلب الى القلب مع طلاب بسطاء اوفدهم قبضاي حي ناشيء . اما حرية النقاش في المدارس ، اما الاساتذة الذين يلجمهم قانون بوليسي (لم تلغه القرارات « الديمقراطية ») اما اللجان الممنوعة ، اما النقابة المحرمة ، اما العمل السياسي الذي يعتبر جرما .... كلها تفاهات اذا ما قيست « بالحوار » و « القلب المفتوح » واحاديث الشرفات في المباني الوزارية .

هذا الهزال السياسي الذي كشفته الحركة الطلابية، هو ما ينبغي ان يراه كل الطلاب ومن ورائهم الحركة الشعبية كلها . انها بداية الطريق .

تعقيب على الحديث الذي نشرته الحرية مع «ثوري» مغربي

لقد اثار اهتمامي كثيرا هذا الحديث وخصوصا حينما صدر عن « ثوري » مغربي وقام بنشره في الجريدة : الرفيق العفيف الاخضر ، ان كلمة ثوري هنا تثير الانتباه لدى عديد من المناضلين التقدميين المغاربة والذين لهم المام بقضايا بلادهم السياسية . بالاحرى في الظروف العصيبة التي يعيشها المغرب الان والتي اصبح فيها المد اليميني مسيطر الى الحد الذي لم تكن معه اية مبادرة لغيره من القوات المعارضة . وقد استطاع الحكم الملكي العميل ان يطبق جوا مستمرا من الارهاب والقمع في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويصدر مراسيم متتالية لتقييد الحريات العامة في ميادين الصحافة والتجمعات السياسية والاضرابات العمالية في القطاعين الصناعي والزراعي ، ويتبعهما بقرارات ادارية لتصفية كل ما تبقى من المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة في السنوات الاولى من الاستقلال . وتمكن في خلال سنة واحدة أن يطبخ انتخابات للمجالس البلدية والقروية والغرف التجارية والفلاحية . ثم العمل على فرض دستور على البلاد ليعطي صبغة الشرعية لحالة الاستثناء التي لا تزال مستمرة حتى الان . وقد دشن هذه التدابير كلها بمجلس للاعيان وكبار الموظفين المعينين ليحمل اسم البرلمان ، ولم يكن له من الصلاحيات الا الموافقة على المراسيم التي سبق أن وضع عليها السلطة الحقيقية « خاتمه الشريف » .

امام هذه التدابير القاسية التي تعيشها بلادنا في الوقت الحاضر وامام انعدام اية مبادرة جدية تستطيع مواجهة هذا القمع والتزييف المستمرين الى جانب العجز الذي يسود القيادة البورجوازية الصغيرة حتى من الحزبين « التقدميين » أو المتقدمين حسب التعبير الجديد ، تجاه هذا الجو المفجع ، واعتقد طبعا ان « الثوري » المغربي لا يخالفني في هذا الوصف ، طبعا فحديثه اثار جله بنوع من التفضيل ، امام هذا كله فقد اثار اهتمامي التعليق عن حديث مع ثوري مغربي ، الامر الذي جعلني انتظر هذا الحديث بشغف كبير للاستفادة من تحليلاته للواقع الثوري بالمغرب ، وكذلك للبحث عن مخرج للازمة العميقة التي تتخبط فيها قوات اليسار في بلادنا .

وبعد قراءة الحديث في المقالين اللذين نشرا في عددي ٥٣٩ ــ ٥٤٠ تحت عنوان « حول مميزات الوضع الراهن بالمغرب » ، وعندما تصفحت كل الاراء والمعلومات التي وردت في المقالين خطرت لي بعض الملاحظات اريد مناقشتها مع الرفيق المغربي على صفحات هذه الجريدة التي اعتبرها المنبر الوحيد للمناخ الثوري في العالم العربي ، وهذه المناقشة اقدمها كتصحيح لبعض الاراء التي وردت في الحديث :

١ ــ حينما يقول الحديث : بفضل سياسة تدخل الحسن الثاني في الانتاج مرقى غالبيته الى ملكية الدولة . فان هذا التفسير غير صحيح ان كان يعني ان اغلبية هذا القطاع تحولت من ملكية خاصة الى القطاع العام للدولة ، لان البورجوازية الكبيرة او الوطنية، على حد تعبيره ، لا زالت هي المنتج الاول لهذا القطاع ، ولم يكن في يد الدولة منه الا كمية من اسهم بمعمل « الخيط » بفاس سبق له ان اسس في عهد حكومة ابراهيم بو عبيد ، والشيء الجديد هو ان الحسن الثاني ومجموعة من اخوته وكبار موظفيه يتصارعون على اسهم واسعة في بعض القطاعات ويستثمرونها في اطار الملكية الخاصة بهم ولا علاقة للدولة بها ، وهي سياسة عامة للنظام الملكي لبناء طبقة يستند عليها حكمه الى جانب اجهزة الدولة من الجيش والبوليس والادارة .

وهذا التسلط لا يقتصر على النسيج وحده بل يشمل قطاعات مختلفة : صناعية وزراعية ، والخدمات العامة والبنايات العقارية حيث اخذت الملكية الخاصة عند الحسن الثاني نوعا من الشراهة لا مثيل لها عند غيره . فكثير من الضيعات الزراعية المنظمة تنظيما جيدا او فيلات ودور رفيعة استولى عليها « الملك » ونزعها من اربابها بشكل او بآخر ، وحتى من كبار موظفيه وتجده احيانا يقوم بصفقات عريضة على حساب الاملاك العامة للدولة ، او يستصدر مراسيم من المجالس البلدية في بعض المدن الكبيرة لتضيف قطعة من الارض الكها الى الخريطة الرسمية للمدينة المعنية ، وليتمكن من بيعها بثمن باهظ ، اما للبلدية كما وقع في مدينة الرباط او للشركات الخاصة في غيرها .

وهذه السياسة دشنها الحسن الثاني منذ توليه رئاسة الحكومة مباشرة ، وهو يحث كبار موظفيه على السير مثله في نفس الاتجاه، ولم يسبق له أن حول شيئا من هذا النوع الى الدولة غير المكتب الوطني للتسويق .

الا اذا كان الرفيق يعني بالدولة الحسن الثاني نفسه ، وهذا شيء له مدلوله الخاص.

التفسير الذي أعطاه الحديث لعناصر النظام بانها تتكون من ليبراليين ، كومبرادور واقطاع تقليدي وان اوفقير يمثل هذا الاخير ، ويعتقد ان النظام الملكي تخلى عن الاقطاع التقليدي ، وهذا التقييم يحتاج الى دراسة موضوعية امنى الطبقة والجهاز الاساسي الذي تمثله وهو الجيش ، مع اعتبار ان علاقات الانتاج التي تربط اجهزة النظام كلها هي رأسمالية ــ فالتغييرات التي ذكر الحديث انها كانت لتصفية عناصر الاقطاع التقليدي الموالية لاوفقير ، تناقضه تفسيرات بسيطة لمكان هؤلاء عند النظام، فابو الحمص اعفي من منصبه كمحافظ لمدينة الدار البيضاء ، وعين في منصب اهم بالنسبة للملك وفي اكبر قسم من اجهزته وهو الدرك الملكي . وفيما يتعلق برئيس الدرك السابق همو حسن ، صحيح انه من عائلة اقطاعية مشهورة بمدينة خنيفرة ولكنه في نفس الوقت مهر للحسن الثاني . وهذان الضابطان ليسا موالين لاوفقير كما ورد في الحديث . واوفقير نفسه لم يكن في يوم من الايام من هذا الجهاز ككل والذي يحمل اسم الكومبرادور .



على هامش بيان كمال جنبلاط في مؤتمر الحزب التقدمي الاشتراكي

نصف الحقيقة هو كل نقيضها

لا يستطيع من يقرا بيان كمال جنبلاط في مؤتمر حزبه الاخير الا أن يلاحظ كم هي صعبة هذه الرياضة التي يمارسها رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي . فمن تناقض بين نقطتين لا يستر تناقضهما الا وجود الواحدة في أول البيان والثانية في منتصفه .. الى تفسير للظاهرة بسبب هو عكس سببها الفعلي ... الى صياغة مطالب يناط تنفيذها باولئك الذين وقفوا اعمارهم على الوقوف في وجهها .. الى تقديم هزائم مني بها صاحب البيان على انها انتصارات .. الى تعداد « منجزات » دون تحديد لما اسفرت عنه في النهاية ولا لما سوف تسفر عنه في القريب العاجل .. الى اظهار وجه واحد من مسالة ما (هو وجهها الثانوي) واغفال الوجه الاخر .. الخ .. هذه الاشكال « الراقية » من اللعب بعقول الناس تنتهي بمن يمارسها الى القول مع صاحبنا الاخر : « ما هو كائن فهو خير ! » ... واذا كان ثمة من شر لا تزال العين تقع عليه ، فكل حال يزول ، وما علينا سوى التذرع بالصبر ..

والدخول في جدال مع جنبلاط ، حول ما جاء في بيانه ، امر يعد في باب السهل الممتنع .. فالبيان – وهذا حق لصاحبه – ينطوي على كل ما يخطر في البال من كبير الامور ومتوسطها وصغيرها . ومناقشة كل نقطة فيه على حدة مهمة لا تتسع لها هذه المجالة . لذا سوف نقتصر على بعض الامثلة محاولين ان نتقصى السبب الذي يجعل نائب الشوف يعمل مبضعه في الواقع مخضعا اياه للعشرات من عمليات التجميل ..

نبدأ من حيث بدا جنبلاط ، بلبنان ودفاعه الوطني . فبعد أن يلاحظ صاحب البيان ان الدولة اللبنانية « التي تتمثل فيها ابدا سلبية الحيوية وردة الانطلاق » لم تستفد من عبرة حزيران فواصلت اهمالها لمشكلة الدفاع ، يطالب بتنمية وسائل هذا الاخير وباقرار مشروع التجنيد الالزامي .. عال ! لكن جنبلاط لا يشير الى ما يحول بين هذه الدولة وبين تحقيق مطلبه (عزوفها عن تدريب المواطنين على السلاح تحسبا للنزاعات الداخلية ، الوظيفة الحقيقية التي تعد لها القوات المسلحة ، تمثيلها لطبقة لا مصلحة لها في الحرب ، انتماؤها العالمي ، الخ ..) ليس هذا فحسب ، بل ان جنبلاط سرعان ما يتراجع ، في قسم اخر من البيان ، عن المطلب نفسه ويحمد الله على انه لم يتحقق !. وذلك حيث يقول : « ان محدودية طاقة القوى المسلحة توجد اطمئنانا على النظام الديمقراطي وعلى مصير الحريات والحقوق العامة ، وتجنبنا الوقوع في مأساة الانقلابات العسكرية .. » ها نحن أمام المأزق اذن : اما ان نبقي الجيش على حاله فيظل الخطر الصهيوني رازحا على رقابنا ، واما ان نقوي الجيش فنعرض « النظام الديمقراطي » للانقلابات العسكرية .. جنبلاط لا يجد حلا سوى هذين « الحلين » . لذا فهو يثبتهما جنبا الى جنب دون اي شعور بالتناقض .. هذا ايضا من حق جنبلاط : فالتناقض في طبيعة موقعه والحل لا يرى ابدا من هذا الموقع .

نصل بعدها الى العلاقات مع المقاومة . ها هنا تواجهنا ملحمة ذات فصول . فوزير الداخلية السابق يهنيء نفسه بالنجاح في تركيز التعاون مع المنظمات الفدائية « في ما يعود لتنظيم عملها وتوطيد اسباب السلم والنظام العام .. بعد الفورة الشعبية التي كادت .. ان تشمل البلاد بالفوضى والاثارة واضطراب حبل الامن واندلاع الثورة الشعبية » .. ولا جدال في ان جنبلاط لن يصعب عليه ان يجد في دواوين الوزارات او في ادارات المصارف من يهنئه على الحؤول دون قيام هذه « الثورة الشعبية » .. هذا على الرغم من اعتقادنا – واعتقاد الكثيرين – ان « الثورة » المذكورة لم تكن تملك – مع شديد الاسف – مقومات « الاندلاع » . اما الذي ينساه جنبلاط هنا – رغم انه يشير اليه من بعيد – فهو ان مهمته قد اقتصرت ، في هذا الصدد ، على التوفيق بين وطنية ناخبيه المتعاطفين مع المقاومة وبين امن مصالح ورساميل ليست على الاطلاق « تقدمية » ولا « اشتراكية » . وهو اذ فعل ذلك نصب نفسه ملاذا اخيرا لنظام الاستغلال الذي يشن عليه الحملات من وقت لاخر ويدخل في حكوماته كلما تيسر .. اما حقوق المقاومة ، فلا شك ان جنبلاط يتذكر ما قاله في شانها اكثر من مرة ، وهو انها تتوطد وتتسع بعد كل معركة تخوضها معها الدولة .. لذا ينبغي – طبعا – وقف هذه المعارك ..

في هذا السياق نفسه نصل الى قضية الحملة على المكتب الثاني . هنا تعرض مسالة ذكرها جنبلاط مرة واحدة اثناء الحملة، لكنه – في ما يبدو – لا يحب العودة اليها . عنينا سابق تعاونه هو مع الجهاز المذكور . ما الذي جرى فادى الى فرط العقد وفك التحالف ؟ اهي يقظة الغيرة على الحريات ؟ لكن الحريات ظلت تداس عشر سنوات كاملة على يد المكتب الثاني قبل ان يتحرك جنبلاط .. ولا شك ان هذا زمن طويل. الذي جرى هو ان الدولة كلها – خلال العامين الماضيين – دخلت في تناقض شامل مع المقاومة الفلسطينية . فوجدت لزاما عليها ان تلجا الى قوتها الضاربة التي خلعت فجاة اطمارها « الوطنية » وظهرت دون زيف . كان هذا احد حلين للتناقض وكانت سيئته الكبرى– من وجهة نظر الدولة – انه يرفع الزيف ويزيل الغشاوات . وكان الحل الثاني هو جنبلاط . وقد اختارت الدولة جنبلاط لانه قادر على ابقاء الغشاوة « الوطنية » مسدلة على الدولة .

لكن هذا الحل كان يقتضي ، بطبيعة الحال ، فتح معركة مع اصحاب الحل الاول بعد أن فشلوا وانكشفوا . وذلك لئلا ينكشف النظام برمته وينكشف معه جنبلاط الذي لم يكن يقف خارجه . عليه فان الذين يسمعون جنبلاط وهو يباهي بنضاله في سبيل «الحريات»، لا يسعهم الا أن يستذكروا الماضي القريب وان يسالوه هل كان يجهل فعلا قبل اواخر ١٩٦٩ حقيقة العلاقة بين جهاز المخابرات وبين موقع استغلال هنا او سفارة هناك ؟ ام أن المسالة لم تكن تعدو اختيار حل هو الانسب للحفاظ على تماسك بنيان سياسي اجتماعي آخذ في التداعي ، يشكل جنبلاط واحدا من اعمدته ؟

في هذا السياق ايضا تاتي حكاية رئاسة الجمهورية . فيقول جنبلاط انه اختار – وحزبه وجبهته – تأييد « المرشح الذي يضمن على الاقل تامين عودة الحكم الى النظام الديمقراطي .. وتامين مواصلة سياسة التفهم والحكمة بالنسبة لاخواننا الفلسطينيين » . يسبق هذا التبرير اعتراف بحدود « قدرتنا الفعلية » على التغيير . لكن هذا الاعتراف لا يستتبع اي تحديد لطبيعة القوى التي تشكل منها الحكم في العهد الحالي . ثم ما هو هذا النظام الديمقراطي الذي « عاد » اليه الحكم ؟ افيكون المقصود « ديمقراطية » كميل شمعون ام « ديمقراطية » بشارة الخوري ، وقد « ثار » جنبلاط على كليهما في سابق العهود ؟ اليس ثمة علاقة اذن بين غيرة العهد الراهن على الحريات وبين جهود الطاقم الجديد – القديم الذي جاء الى الحكم للاستيلاء على مواطن السلطة الفعلية ؟ واذا كانت العلاقة قائمة فالى متى سوف تدوم الغيرة المذكورة ؟ ثم من هم الذين تعنيهم هذه الحريات ؟ اهم فلاحو عكار الذين يطلق عليهم رصاص المصفحات ؟ أهم العمال الذين تكسر اضراباتهم بواسطة الدرك واجراء الدولة الصغر ؟ اهم الطلاب الذين تبنى السدود في وجوههم ثم توجه اليهم الدعوة لتبليط البحر؟ والمقاومة ، ما هو سر سياسة « الحكمة » تجاهها ؟ ايستطيع العهد أن يبدا جولة جديدة مع المقاومة ،قبل أن يضع يده على دولته ؟ افلا يستفيد اخصام العهد – سياسيين وعسكريين – من جولةٍ يبذلون كل ما في وسعهم لافتعالها ؟ افلا يعني الدخول في صراع جديد مع المقاومة تعظيم شانهم واظهارهم بمظهر من لا يستغنى عنهم والحؤول دون اجلائهم عن مواقعهم ؟ ان لم يكن الامر كذلك فلماذا يسكت عن المقاومة اولئك الذين اعتبروا وما زالوا يعتبرون ان « وطنهم » – اي مصالح شركائهم – دائما على حق والمقاومة دائما على ضلال ؟ وهل سيواصلون السكوت متى استتب لهم الامر وسنحت الفرصة ؟ أسئلة يغفلها جنبلاط جميعا لان الاجابة عليها سوف تقوده الى الاقرار بان « نضاله » لم يوطد أركان الديمقراطية في البلاد – وان هذا « النضال » لم يجبر نظام الوساطة بين الامبريالية والرجعية على رفع رايةالمقاومة..

ما دمنا قد ذكرنا الرجعية فلننظر ماذا حل بها في رأي رئيس الحزب التقدمي .. يقول جنبلاط انه لاحظ « قيام تناقضات اوسع ، في السنة المنصرمة ، بين التكتلات الرجعية في البلاد وخاصة في اوساط الحلف . » وهو يعزو هذه التناقضات الى حملته على المخابرات ، اذ ازال تقويض الجهاز المذكور اعلاه اسباب تلاحم الحلف .. صحيح ! ولكن اين اصبحت الرجعية بعد ضرب خصومها (الرجعيين ايضا ، في رأينا على الاقل) ؟ اصبحت في الحكم ! وهي قد انقسمت لان الحكم اصبح في متناولها ولانها باتت تجد سببا للانقسام هو الاختلاف على مغانمه . واذا كانت الوزارة الحالية لا تقدم صورة كاملة عن صلة الرجعية الراهنة بالحكم ، فان الترشيحات التي سبقتها والتحالفات التي انعقدت اثناء معركة الرئاسة تقدم مثل هذه الصورة .. ثم ان وزارة نيابية مقبلة سوف تزيد الصورة جلاء لعيني جنبلاط اذا كان لا يقدر الان على تبين ملامحها . هكذا يهنيء جنبلاط نفسه على انقسام الرجعية (التي يعنيها) وينسى أن يقدم لنفسه التعازي عن وصولها الى السلطة .. ولا ضير عليه من ذلك مادام هو شريكها العتيد في الحكومة المقبلة !.

ولنترك جانبا بعد هذا اسطوانة جنبلاط عن مشروع روجرز فهي خليقة بكرامي .. ولنترك دعاواه عن انهيار الحرب الشعبية وانهيار اليسار الجديد وماركوز والجبهة الشرقية وتحويل المقاومة الى جيش نظامي .. فبعض هذا الكلام سمعناه كثيرا من اذاعات الهزيمة وبعضه الاخر يسمعه من يشاء من صوت اميركا . لنبق حيث نحن وحيث هو جنبلاط ، هل يصعب علينا ، بعد ما قلناه ، ان ندرك لماذا يجهد جنبلاط نفسه في حذف جانب من هنا وتحوير جانب من هناك في الوضع اللبناني الراهن ؟ أبدا . ان جنبلاط يقوم بواجبه في تجميل وضع هو جزء منه . وهو يبتكر له المحاسن ليثبت انه قابل للتحسين – بتركيبه الراهن – وان له – اي لجنبلاط – اليد الطولى في تحسينه . هكذا تمسي المسالة برمتها محصورة بتقلب وجوه على الحكم بعضها كالح ينبغي الخلاص منه وبعضها نير ينبغي الحفاظ عليه . ويكون العنوان – البرنامج الذي كان على جنبلاط أن يضعه لبيانه هو التالي : « انتخبوا كمال جنبلاط وولوه عليكم فتستقيم اموركم » . لكن التسليم بهذا البرنامج يقتضي تصديق انصاف الحقائق التي يغدقها علينا صاحب البيان .. ونحن نعلم حق العلم ان نصف الحقيقة هو كل نقيضها .

« الحرية »

الحرية
أسبوعية
سياسية
عربية

النظام الجزائري « التقدمي » :
وجهاء في الحكم وسيطرة رؤوس أموال استعمارية

بيروت - ٧-١٢-١٩٧٠ - العدد ٥٤٤ - السنة الحادية عشرة - المحرم ٢٥ ه‍ ل • AL-HOURRIAH - No.544 - 7-12-1970 - BEYROUTH

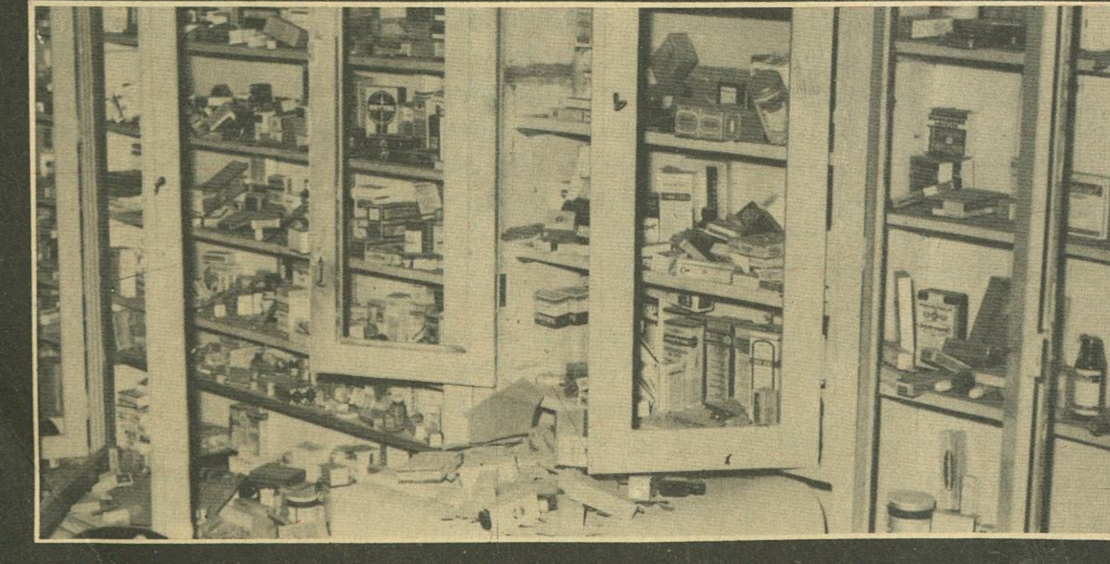
مشاريع الحل السلمي على أبواب ٥ شباط ١٩٧١

وقف إطلاق النار المؤقت هل يتحول إلى هدنة دائمة ؟



الدولة وقضايا الطلاب :
وزير التربية اليانع .. درويش بلا مسبحة ولا أولياء

ملاحظات حول تنظيم مجلس المندوبين في كهرباء لبنان



بعض جوانب مشكلة الدواء